مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

العوامل الاجتماعية المؤثرة على تمكين المرأة ماليا
"دراسة لوضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهتها"

Social factors affecting women's financial empowerment
A study to develop a proposed program from the perspective of generalist social service practice to confront it

الدكتور
طارق عزيز فتوح مرعي
استاذ مجالات الخدمة الاجتماعية المساعد
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
كفر صقر – شرقية

الدكتور
علي ابراهيم اسماعيل حسن
مدرس بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
كفر صقر – شرقية

DOI: 10.21608/fjssj.2024.280560.1217 **Url**: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_351497.html
تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٤/٣/٢٧م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/٤/١٩م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٤/٤/٣٠م
توثيق البحث: مرعي، طارق عزيز فتوح& حسن، علي ابراهيم إسماعيل. (٢٠٢٤). العوامل الاجتماعية المؤثرة على تمكين المرأة ماليا "دراسة لوضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهتها". مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ١٧،ج.(٣),ص-ص:٧٧-١٢٦.

٢٠٢٤م

المجلد: السابع عشر. **العدد**: الثالث. أبريل ٢٠٢٤م.

العوامل الاجتماعية المؤثرة على تمكين المرأة ماليا

"دراسة لوضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهتها"

المستخلص:

تمثل القضايا الخاصة بالمرأة في انحاء العالم محوراً هاما، إذ ينظر لقضيتها بنوع من التحضر والعدالة والتمكين، وتعد الممارسة العامة اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الممارس العام في الخدمة الاجتماعية على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لمساعدة المستفيدات من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم ووضوح دور الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في المحاولة لمواجهة ما يعترض من مشكلات تمكين المرأة ماليا، ومن منطلق اهتمام الخدمة الاجتماعية بالاتجاهات الحديثة وبالقضايا التي يعاني منها المجتمع ككل والمرأة خاصة، كان الزاماً التطرق إلى مشكلات المرأة المالية والعوامل الاجتماعية المؤثرة على تمكين المرأة ماليا.

وعلى ذلك تهدف الدراسة الي التوصل الي وضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا من خلال الأهداف الفرعية التالية: تحديد المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ماليا، تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا، تحديد ادوار الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا، تحديد الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا، تحديد المقترحات التي تفيد في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا، وتم التوصل الي ان اهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا هي: الزج بالمرأة من اجل الحصول علي قروض من أجل جهاز بناتها – تنازل النساء المستمر من اجل الاطفال – خوف الاهل من مشاركة زوج البنت باعتباره غريب في الميراث – المفاهيم الدينية الخاطئة لدي المجتمع ان النساء ناقصات عقل ودين – وان صلاح المرأة من عدمه هو اعطاء زوجها كل ما تملك.كما تم وضع برنامج من منظور الممارسة العامة لمواجهة العوامل المؤثرة علي تمكين المرأة ماليا.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاجتماعية، تمكين المرأة ماليا، الممارسة العامة.

Social factors affecting women's financial empowerment A study to develop a proposed program from the perspective of generalist social service practice to confront it

Abstract:

Women's issues around the world represent an important focus, as their issue is viewed with a sense of civility, justice and empowerment. General practice is the direction of professional practice in which the general practitioner in social service focuses on using environmental formats, methods and technical methods to solve the problem without preferring to focus on applying one of the methods of the social service profession. To help women who benefit from the services of social institutions in satisfying their needs and facing their problems, and to clarify the role of the social worker as a general practitioner in trying to confront the problems that hinder women's financial empowerment.

Based on the social service's interest in modern trends and the issues that society as a whole and women in particular suffer from, it was necessary to address women's financial problems and the social factors affecting women's financial empowerment. Accordingly, the study aims to develop a proposed program from the perspective of general social service practice to confront the social factors that affect women's financial empowerment. Through the following sub-goals:: Identifying the problems facing women's financial empowerment, identifying Social factors that affect women's financial empowerment, defining the roles of the social worker as a general practitioner in overcoming the social factors that affect women's financial empowerment, identifying the difficulties facing the social worker as a general practitioner overcoming the social factors that affect women's financial empowerment, identifying proposals that It is useful in overcoming the social factors that affect women's financial empowerment, and a program was developed from the perspective of general practice to confront the factors affecting women's financial empowerment.

Keywords: Social factors, empowering women financial, general practice.

أولا: مدخل لمشكلة الدراسة:

تمثل قضايا المرأة في جميع انحاء العالم محوراً اجتماعيا، وحقوقياً، واستراتيجياً متعدد الاهتمامات والجوانب، إذ ينظر لقضيتها بنوع من التحضر والعدالة والتمكين، وأصبحت معايير التقدم تنسحب على سلوكيات كل دول العالم وشعوبها تجاه معاملتهم للمرأة في شتى

جوانب الحياة، ولذلك لا تعتبر قضية المرأة في اهتمام العالم مجرد محاضرات أو أبحاث أو موضوعات تنموية، بل هي أساس تحدثت عنها العديد من الأحكام والأعراف الدولية والمجتمعية (حمزة، ٢٠٢٣).

وقد جاء الإسلام بعدالته في توضيح الدور الحيوي للمرأة وإثبات حقوقها وتشريع الأحكام وإقامة الحدود إكراما لها، وتأكيداً لدورها في الحياة بشكل عام والدعوة لبناء المجتمع، وقد أبطل الإسلام كل ما كان عليه العجم والعرب من حرمان النساء من التملك، أو لتضييق عليهن في التصرف بما يملكن، واستبداد الأزواج بأموالهن، فأثبت من حق الملك بأنواعه والتصرف بأنواعه المشروعة، فشرع الوصية والإرث لهن كالرجال وزادهن ما فرض لهن على الرجال من مهر الزوجية والانفاق على المرأة وأولادها وإن كانت غنية، وأعطاهن حق البيع والشراء والهبة وغير ذلك. (ابن حزم، ص٤١)

وتأسيسا علي ما سبق يأتي الإسلام ليركز في تعاليمه على سلامة شأن المرأة وقدرها، إذ إنه أشار إلى كافة تفاصيل الحقوق الخاصة بها، فلم يترك قضية في حقوق المرأة إلا أنصفها، وقد كانت المرأة قبل الإسلام مهضومة الحقوق سلعة تباع وتشترى وترث، بل لم يكن لها حق في الحياة من الأصل، حيث كانت توأد في مهدها، قبل بعثة النبي صل الله وعليه وسلم، فاسترد لها الإسلام حقوقها وجعلها(نصف المجتمع والنساء شقائق الرجال) صدق رسول الله صلي الله عليه وسلم، بل والتي يقوم على النصف الآخر، وفي وآخر وصية للنبي في حجة الوداع ، وقبل موته قال رسول الله صلي الله وعليه وسلم (استوصوا بالنساء خيرا). (حمزة، ٢٠٢٣)

ويتبع ذلك حقوق الدفاع عن مالها كالدفاع عن نفسها بالتقاضي وغيره من الأعمال المشروعة، ولا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج، ولا بكر ذات أب، وصدقتها وهبتها نافذة كل ذلك من رأس المال كالرجل سواء بسواء. (الظاهري، ٢٠٠٩، ص ٢٦٢)

ولم يكن حال المرأة في الأمم الأخرى أحسن حال، فقد كانت لا ترث أيضاً، بل ربما كان حالها عند العرب في جاهليتهم اقل سوءاً منه في بعض الأمم الأخرى، فقد كانت المرأة في إنجلترا علي سبيل المثال تباع حتى القرن الحادي عشر، وفي سنة ١٥٦٧م صدر قرار من البرلمان الاسكتلندي يحظر على المرأة أن يكون لها سلطة على شيء من الأشياء، وكذلك حالة المرأة في فرنسا كما كانت إلى عهد قريب، بل لا تزال إلى الوقت الحاضر، أشبه شيء بحالة الرقي المدني فقد نزع منها القانون صفة الأهلية في كثير من الشئون المدنية حيث تقرر

أن المرأة المتزوجة حتى لو كان زوجها قائما على أساس الفصل بين ملكيتها وملكية زوجها لا يجوز لها أن تهب ولا أن تنقل ملكيتها ولا أن ترهن ولا أن تملك بعوض أو من غير عوض بدون اشتراك زوجها في العقد أو موافقته عليه موافقة كتابية.(وافي،١٩٥٦، ص ١٣٧٥)

وهذا ما أشارت اليه دراسة عويضة (٢٠٠٠).التي تهدف الي بيان حقوق المرأة وواجباتها في السنة النبوية، وبيان أن الإسلام كان له السبق في إعطاء المرأة حقوقها ومكانتها مقارنة بكل المواثيق الدولية، وتوصلت الدراسة الي إن الإسلام أعطاها حقوقها ومكانتها مقارنة بالمواثيق الدولية وأن الإسلام أعتبر المرأة النصف الآخر للإنسان، وبوأها مكانة سامية وأكرمها بنتا وزوجة وأما. فأعطاها حق الحياة كالرجل والتصرف بالملكية وحق العمل الشريف يحفظ كرامتها، وتصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة عن المرأة.

وكذلك دراسة فيالكونر(1991)Faulkner & Lawson والتي توصلت نتائجها إلى أن هناك فجوة بين مهن النساء ومهن الرجال فيما يتعلق بالتحكم في العمل أي المكانة المهنية وتزيد تلك الفجوة لتلك الأبعاد لصالح الرجال نتيجة الهيمنة علي المرأة والاستيلاء علي حقوقها المالية في الوقت المطلوب فيه تحقيق المساواة في الوظائف والاعمال والمقابل المادي.

ومن حقوق الزوجة الولاية التامة على مالها والموارد، منها أن لها حق التصرف في مالها، وليس لزوجها ولاية على مالها مهما كان مركزه إلا برضاها، وأن ولاية الزوج مقصورة على ما يحفظ به عرضه وماله ونسبه ويصون به الأسرة. لا ولاية له على مالها ولا حق له فيه. فهي حرة في أن تصرف فيه كيفما شاءت. (محجوب، ص٢٣، ٢٤).

وتعاني النساء سواء التي تحتاج إيجاد فرص عمل والتي تمت إقالتها نتيجة للظلم، والاضطهاد، حيث يتم دفع راتب او معاش أقل للنساء في بعض الأعمال عن الرجال الذين يعملون العمل ذاته ، ففي عام ٢٠٠٩ أثر الركود الاقتصادي العالمي على كثير من النساء العاملات، حيث تم إقالة النساء العاملات من العمل في المقام الأول الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقيات بعدم فصل النساء عن العمل لمنع دفع ضمانات في بعض المجتمعات التي تقلل من شأن المرأة، لقد كانت المرأة في معظم دول العالم ولعهود طويلة لا تتمتع بأهلية التعاقد ولا التجارة، وليس لها حق التملك، وتحرم من التعليم وتفقد جنسيتها بمجرد الزواج من أجنبي، وتتعرض للقطيعة من اهلها لمطالبتها بحقها في الميراث، وايضا لا يمكنها المشاركة في إدارة الشؤون العامة لدولتها. (طالب، ٢٠٢٠، ص١٥).

ويأتي القرآن الكريم ليحفظ حقوقها المالية، حيث يقول الله تعالي(وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طين لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مرينا(سورة النساء آية ٤)

حيث جاءت دراسة بله (٢٠١١): بعنوان الحقوق المالية للمرأة في فقه الأسرة ومفاهيم أساسية عن الحق والمال وإشارة إلى تاريخ حقوق المرأة وتكريم الإسلام لها، واشتملت الدراسة على حقوق المرأة الشرعية المتمثلة في حقوقها التي أوجبها الله عز وجل على زوجها مثل المهر، وحقها في النفقة، وتوصلت إلى أن الشريعة الإسلامية في تناولها لحقوق المرأة المالية لم تفرق بين الرجل والمرأة في كمال الأهلية، فلا يجوز ان يقسم الميراث دون علمها، ولا يجوز اهانتها من قبل زوجها للإنفاق عليها.

وتمثل سلطة الإنسان على أمواله وممتلكاته، أحد أهم تجليات الشعور بالذات لأن حب التملك نزعة فطرية في نفس الإنسان فإذا ما حاذ على شيء فإنه يريد أن يشعر بالحرية التامة على التصرف فيه، ولذلك يعتبر أي تعويق لهذه الحرية انتقاصا لذاته وانتهاكا لحقه، وهناك استثناءات يفقد فيها الفرد حق التصرف فيما يملك لتنتقل معها صلاحية التصرف إلى غيره، كما لو كان المالك مجنونا أو صغيرا في السن أو غير راشد فانه يفقد بذلك حق التصرف في ماله، بل إنه من الظلم إعطائه حق التصرف لأنه يبدد أمواله هدرا، ويعالج المشرعون هذه الحالات بتعين الولاية عليهم ليكون للولي حق التصرف في المال، فيما يصب في مصلحة المولى عليه، فإذا كبر الصغير أو شفي المجنون أو صلح الفاقد للرشد، تنتقل له حينها صلاحيات التصرف كاملة باعتباره صاحب المال الأصلي، فإن الشريعة الإسلامية تقرر على نحو قاطع بأن للمرأة كما للرجل تماما أهلية التملك وحق التصرف في أموالها، فلا يجوز ضربها للتنازل عن أي شيء تمتلكه ويرشدنا الحديث الشريف(لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه).(صحيح الجامع، ص ٧٦٦٢)

وتأتي دراسة أبوجابر(٢٠١٠). بعنوان الحقوق المالية للمرأة المسلمة بين المحاكم الشرعية والمدنية في دولة فلسطين، والتي تهدف إلى المقارنة بين المحاكم الشرعية والمدنية في فلسطين وإثبات حقوق المرأة المالية في القرآن وأيضا في القانون وكيف ضاعت حقوقها المالية بين المحاكم الشرعية والمدنية، وتوصلت النتائج إلى دعم الحقوق المتساوية للمرأة في الموارد الاقتصادية والمالية الخاصة بالمرتب والنفقة والميراث وكيفية الوصول إلى حقوقها.

ومن هذا المنطلق تكون المرأة كالرجل لها استقلالها المالي، ووضعها الاقتصادي، كما لها حق التملك عبر مختلف الوسائل المتاحة، كما لا يحق التصرف في أموالها إلا بإذنها

وموافقتها، فان جازت لأبيها التصرف، وإلا فلا يجوز له ذلك، فهو في هذا الأمر كالأجنبي، والحال نفسه ينطبق على الزوج، فلا قيومة للرجل على زوجته في الشأن المالي، فهي صاحبه المال إن حازت عليه، سواء من خلال الإرث أو المهر المعطى لها أو الهبة أو العطية أو أي طريق وصل إليها للتملك، فقد أصبحت صاحبة الحق المطلق فيه فلا يجب ان تتنازل عنه من اجل اطفالها رغما عنها وليس كما هو السائد ان صلاح المرأة اعطاء زوجها كل ما تملك. (نصار،٢٠١٦م)

وهذا ما اشارت اليه دراسة المهدي(٢٠٢٠). والتي هدفت الدراسة إلى بيان حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية مقارنة بالتشريعات الوطنية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى انه لا يجب الزج بالمرأة من اجل الاستفادة منها بقروض، أو تتنازل عن مالها من اجل اطفالها رغما عنها وأن تستفيد من القوانين النافذة التي سارت في هذا الاتجاه الذي يضمن لها كامل حقوقها.

وكذلك دراسة ادوبرا.(2002) Adubra والتي هدفت الي تمكين المرأة في المجتمع ومعرفة مدى تمكين المرأة في المهن غير التقليدية في هذا المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المكتسبات التي تحققت للنساء إلا أن واقع التمكين مازال لم يكتمل للمرأة في المجتمع علي النحو الكافي، وأن الوضع الاقتصادي في المجتمع أحد العوامل التي تؤثر على تمكين المرأة ماليا.

ودراسة بنسكوتا(2012) Banskota.هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية دراسة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكينها في نماذج التنمية واستهدفت تحديد التحديات ومناقشتها وأثارها الاقتصادية على حياة المرأة، والعمل على توفير وفهم وجهات النظر والعلاقات المتداخلة بين النظرية النسوية وبرامج وسياسات التنمية لتحقيق التمكين المالي للمرأة.

وهناك بحث توصل إليه أحد الباحثين الأمريكيين أن الحياة الزوجية ليست تسلطاً ولا سيطرة، وإنما هي شركة رأس مالها المودة والرحمة وأن الزواج الذي يقوم على سيطرة الرجل واستبداده يكون السعداء فيه ٣٥% والأشقياء ٤٠%، والزواج الذي يقوم على سيطرة المرأة يكون السعداء فيه ٤٧% والأشقياء ٣١% بينما الزواج الذي يقوم على الشورى والتعاون يكون السعداء ٨٧٪. (محجوب، ص٢٧٨، ٢٧٩)

ويأتي تمكين المرأة اقتصادياً في جمهورية مصر العربية ونجاح أي برامج تنموية مرهون بوجود مشاركة فعالة من العنصر البشرى بأكمله، حيث أن المرأة تمثل نسبة مؤثرة في

ربوع القطر المصري (٤٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٤ م، بنسبة ٩٣,٤٨% من عدد السكان ونسبة الإناث من إجمالي قوة العمل ٢٢,٧٥ % بينما نسبة الإناث من اجمالي المشتغلين ١٩,٧٦%). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٤ م)

وهناك اهتمام خاص بتمكين المرأة المصرية ماليا من كافة الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بالدولة، وفي مقدمتها المجلس القومي للمرأة، الذي يقوم بتنفيذ عدد من المشروعات ذات القبول الاجتماعي التي تهدف إلى تزويد المرأة بالمهارات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس أو إدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في عدد من المهن المناسبة للمرأة المصرية وخاصة المرأة الريفية لعل من أهمها، مشروع المرأة المعيلة، والذي يعتبر المرأة المعيلة من أكثر شرائح المجتمع احتياجا لأوجه الرعاية والمساندة حتى تتمكن من أداء دورها تجاه أسرتها ومجتمعها.(حمزة،٢٠١٧م)

وهذا ما تتفق معه دراسة عبيدات(٢٠١٨). والتي توصلت الي أن التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في تحرير إرادتها من العوز والفقر واستمرارها في الاعتماد على الغير، كما يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات التي تعبر عن إرادتها، وكذلك يعزز من مكانتها في الأسرة ودورها في تنمية اقتصاد الدولة التي تعيش فيها، وتوصلت ايضا إلى ان التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتم إلا بالمساواة في ظروف العمل، وإعادة صياغة الأدوار القائمة على نوع الجنس، فضلاً عن تطبيق الأجر المتساوي بين الجنسين وتغيير الصورة الذهنية لدى مديري المؤسسات ليتمكنوا من الحد من التمييز ووقف العنف والتحرش ضد المرأة ومساواتها بالرجل في سوق العمل وليس كما يتصور انها بلا قيمة.

كما ان دراسة جعفري(٢٠١٢) بعنوان دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين اكدت علي ان تمكين المرأة من الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني، وتوصلت إلى مدى هيمنة الخطاب التنموي، والمواثيق الدولية والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة على خطط التنمية الوطنية في القطاع الحكومي في ظل وجود الاحتلال، واستصدار القوانين المنصفة لتمكين المرأة اقتصاديا، كما أنه لم يتم دمج قضايا النوع الاجتماعي في تصميم تلك البرامج.

وكذلك دراسة محمود (٢٠١١)والتي هدفت إلى التعرف علي واقع المرأة الاجتماعي بالاستناد إلى الظروف التاريخية ومضمون الثقافة المجتمعية الخاصة بالمرأة وبخاصة المضامين الثقافية التي تنعكس من خلال مجمل القيم والعادات والتقاليد والأمثال والفنون

الشعبية، وقد توصلت الدراسة ان العائلات الأردنية تعتبر مطالبة المرأة بالميراث نوع من انواع العقوق، كما تفضل تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المرحلة الإلزامية وأن العامة تعتبر التعليم سلاح لمواجهة مصاعب الحياة وليس العمل وتفضل العامة، ومراجعة القوانين المتعلقة بالأحوال المدنية للمرأة لإعادة تمكينها ماليا واجتماعيا.

وكذا دراسة النمري (٢٠١٤)والتي تناولت الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، حيث تأثر وضع المرأة باختلاف الزاوية التي ينظر بها إليها بالنسبة لتقييم جهودها وتقدير دورها وثقلها باختلاف الأزمنة والأمكنة والتطور الفكري والعلمي مما أدى إلى العمل على وضع الآليات باختلاف أنواعها حتى تعمل على تفعيل مبدأ المساوة وعدم التمييز ضد المرأة في كافة مجالات الحياة وخاصة النواحي المالية وضرورة اقامة دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين لتعريف المرأة بحقوقها المالية.

كما اهتمت مهنة الخدمة الاجتماعية بالمرأة وما تعانيه من مشكلات وأولت هذه المشكلة أهميتها كما أهتم الأخصائيون الاجتماعيون بالعمل على مواجهة هذه المشكلات التي تبين من خلال مواجهتها الارتقاء بالمجتمع وخدمة قضايا المرأة، ومن خلال رصد البحوث والدراسات السابقة اتضح قلة الدراسات التي تتناول حقوق المرأة المالية، من الناحية الاجتماعية، ولكن حقوقها بصفة عامة كثير، وقليل جدا الحقوق المالية، لذلك فإن الخدمة الاجتماعية قادرة علي أن تلعب دورا هاما وبارزا في الوصول الي مواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي تمكين المرأة ماليا

وهذا ما أكدت عليه دراسة سدخان (٢٠١٣)والتي تناولت المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توعية أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية، وترسيخ العادات والتقاليد الصحيحة، وتنشيط الجمعيات النسوية كما توصلت الي اهمية عقد الدورات التدريبية والتعليمية والإرشادية للنساء وتوعيتهن بأهمية دورهن في المجتمع وتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة من خلال إحداث التغير في الدور التقليدي للمرأة والرجل، والتركيز في حملات التوعية على التحرر من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتأمين خدمات صحية لجميع النساء في جميع مراحل حياتهن.

وكذا دراسة كازوز(٢٠١٦م) والتي هدفت إلى معرفة المعوقات التي تمنع المرأة من التمكين الاقتصادي وإيجاد حلول لها وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تشكل العصب الأساسي

في عملية التنمية، فوجب الاهتمام بها وتمكينها من الخدمات المالية ، معرفة المرأة بحقوقها القانونية والشرعية

وأيضا دراسة عبد الصمد (٢٠٢٠)والتي تناولت مشكلات المرأة المعنفة، ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها، وهدفت الدراسة إلى تحديد أسباب العنف ضد المرأة، وتحديد أشكال العنف ضد المرأة والمشاكل المترتبة على العنف ثم تحديد دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الظاهرة، وتوصلت إلى أن أهم أسباب العنف ضد المرأة تدني المستوى الاقتصادي للزوج، وتنازل المرأة عن الميراث مخافة قطيعة الاهل

وتعد الممارسة العامة اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الممارس العام في الخدمة الاجتماعية على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم ووضوح دور الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في المحاولة لمواجهة ما يعترض من مشكلات تمكين المرأة ماليا. (شحاته ،٢٠٠٩، ص ١٦)

- اوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

١- أهم أسباب العنف ضد المرأة تدني المستوى الاقتصادي للزوج، وتنازل المرأة عن الميراث مخافة قطيعة الاهل.

٢- المعوقات التي تمنع المرأة من التمكين الاقتصادي عدم معرفتهابحقوقها القانونية والشرعية

٣- العمل على وضع الآليات باختلاف أنواعها لتفعيل مبدأ المساوة وعدم التمييز ضد المرأة في كافة مجالات الحياة وخاصة النواحي المالية

٤- ضرورة اقامة دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين لتعريف المرأة بحقوقها المالية.

٥- أن التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في تحرير إرادتها من العوز والفقر ، كما يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات التي تعبر عن إرادتها، وكذلك يعزز من مكانتها في الأسرة.

٦- واقع التمكين مازال لم يكتمل للمرأة في المجتمع علي النحو الكافي، وأن الوضع الاقتصادي في المجتمع أحد العوامل التي تؤثر على تمكين المرأة ماليا.

٧- ضرورة دعم الحقوق المتساوية للمرأة في الموارد الاقتصادية والمالية الخاصة بالمرتب والنفقة والميراث وكيفية الوصول إلى حقوقها.

٧- كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد وصياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وكذلك الاهداف وتحليل النتائج وتفسيرها.

- اوجه الخلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١- قلة الدراسات العلمية التي تناولت العوامل الاجتماعية المؤثرة علي تمكين المرأة ماليا.

٢- عدم وجود أي دراسة للعوامل الاجتماعية المؤثرة علي تمكين المرأة ماليا.

٣- يتضح من الدراسات السابقة اهمية تمكين المرأة للحصول علي حقوقها المشروعة.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة العربية والاجنبية والتي أظهرت وجود مشكلات اجتماعية وعوامل اجتماعية تؤثر علي تمكين المرأة ماليا، و قد بينت دراسة تقدير الموقف التي قام بها الباحث أيضا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه المرأة وعدم حصولها علي حق النفقة وحق الميراث من الاهل وحقها في تملكها لمرتبها بالإضافة الي طبيعة مركز ومدينة كفر صقر الذي تعاني فيه المرأة من عدم تمكينها ماليا، ومن التراث النظري الذي تم عرضة، ونتائج الدراسات السابقة المرتبطة بمشكلات المرأة المالية، والعوامل الاجتماعية التي تمنع المرأة من حقوقها المالية.

ومن استعراض السابق لأدبيات الدراسة، ومن منطلق اهتمام الخدمة الاجتماعية بالاتجاهات الحديثة وبالقضايا التي يعاني منها المجتمع ككل والمرأة خاصة، كان الزاماً التطرق إلى مشكلات المرأة المالية والعوامل الاجتماعية المؤثرة على حقوق المرأة مالية، وعلى ذلك تتحدد، حيث تتجه هذه الدراسة الي تحديد المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ماليا، والعوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا وتحديد ادوار الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة هذه العوامل وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في

" العوامل الاجتماعية المؤثرة علي تمكين المرأة ماليا دراسة لوضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهتها "

ثالثا: مبررات اختيار مشكلة الدراسة:

١- توجه الدولة إلى تمكين المرأة ماليا حيث ان المرأة تمثل بنسبة ٩٣,٤٨% من عدد سكان جمهورية مصر العربية في عام ٢٠٢٣م.

٢- اهمية تمكين المرأة مالياً وحصولها على أموالها.

٣- الذمة المالية الخاصة التي اعطاها الاسلام للمرأة حماية لها منذ زمن بعيد قبل القوانين والدساتير.

٤- اتجاه بعض البلدان لتغير بعض أحكام المواريث بقوانين وضعية مختلفة عن الشرع ادي الي ارتفاع ملحوظ في فقر المرأة.

٥- الاهتمام العالمي بقضايا المرأة بشكل كبير، ومحاولة رفع الظلم عن المرأة بشكل خاص

٦- التزايد المستمر للاهتمام بالمرأة المظلومة في ربوع المجتمع المصري التي تتطلب الحاجة إلى رفع الظلم عنها وإشباع حاجاتها ومواجهة مشاكلها التي قد تواجهها نتيجة عدم تمكينها ماليا وهذا ما اكدته الدراسات السابقة.

٧- تعد مهنة الخدمة الاجتماعية بما تمتلكه من استراتيجيات وتكتيكات مهنية وأدوات ونماذج ومداخل لها دور في الحفاظ علي حقوق المرأة المالية.

٨- مواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

رابعا: أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة التوصل الي وضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

- ويتم التحقق من هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:-

١- تحديد المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ماليا.

٢- تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

٣- تحديد ادوار الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

٤- تحديد الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

٥- تحديد المقترحات التي تفيد في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

خامسا: تساؤلات الدراسة:

١- ما المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ماليا ؟

٢- ما العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ؟

٣- ما ادوار الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ؟

٤- ما الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ؟

٥- ما المقترحات التي تفيد في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ؟

سادسا: مفاهيم الدراسة:

١- تعريف الحق:

- **الحق:** لغة ضد الباطل، ومنه الحديث من رآني فقد رأى الحق (حديث صحيح،رواه مسلم في صحيحه، ٧٥٩٦)

- وعرف الجرجاني الحق بأنه الثابت الذي لا يجوز إنكاره (لسان العرب، ص٤٩)

- **الحق اصطلاحا:** عرفه الفقهاء بتعريفات لا تخرج عن معانيها اللغوية، عن كون الشيء موجودا وثابتا.(قاموس القرآن الكريم للدا مغاني، ص ١٣٩)

٢- مفهوم تمكين المرأة ماليا:

هي الحقوق التي يكون لها قيمة ماليه، ومن ثم تحسب ضمن عناصر الذمة المالية للشخص، ولذلك فهي حقوق تقبل التصرف فيها والتنازل عنها، بين الأحياء أو بعد الوفاة، كما تسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال، وتشمل الحقوق العينية والحقوق الشخصية وأيضا الحقوق الذهنية في جانبها المالي)، هذه تشكل عناصر الذمة المالية، كما ان للزوجة على زوجها حقوق يلزمه القيام بها وهذه الحقوق بعضها حقوق مالية وهي النفقة، المهر، وبعضها حقوق غير مالية وهي العدل والإحسان في المعاملة والولاية على مالها، وقضايا النفقة ومنازعاتها، وهناك قوانين خاصة تصدرت للعمل بها أمام محاكم الأحوال الشخصية والتي أخذت نصوصها من أقوال الفقهاء في المذاهب الإسلامية وسوف نذكر جزء منها وهي:

- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وهو مكون من ثلاثة عشر مادة، تتعلق بالتطليق لعدم الإنفاق أو النفقة أو العدة أو للضرر، وكانت أكثر هذه النصوص مأخوذة من مذهب الإمام مالك، وفي القرآن والسنة النبوية. (محجوب، ٢١٤)

أ – الصداق أو المهر حق المرأة وحدها:

– **الصداق:** هو المال الذي يجب على الرجل للمرأة في عقد زواج صحيح ويجوز للزوجة ان تمتنع عن أن تزف الي زوجها أو الدخول في طاعته حتى تستوفي ما اتفق عليه من عاجل الصداق دون ان تعد بهذا الامتناع ناشز.(وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مرينا). (سورة النساء، ايه رقم ٤)

أ– الإسلام فرض لها المهر، وجعله حقا على الزوج لها، وليس لأبيها، ولا أقرب الناس إليها، أن يأخذ شيئا منها، إلا في حالة الرضا منها علي ذلك.

ب– حق مفروض على الزوج إعطاء الزوجة، لا يقابله عوض(سابق، ٢٠٠٤، ص٥٨٠)

ج– إذا أعطت المرأة الزوجة من المهر أو مالها، خوفاً، فلا يحل أخذه وهذا حرام شرعا.

د– قدر المهر، لم يحدد الشرع إذ الناس يختلفون في الغنى والفقر، كل واحد على قدر طاقته، فهو ما تراضي عليه المتعاقدان.

هـ– لا يجوز المغالاة في المهور وتصبح بذلك المرأة تعامل علي انها سلعة. (البخاري والترمذي،٢٠٠٤، ص ٢٤١٣)

٣– مفهوم تمكين المرأة اجرائيا:

أ– توافر أهلية الوجوب للمرأة لكي تمارس حقوقها المالية وتتصرف فيها سواء بالبيع أو الشراء.

ب – هي صلاحية المرأة لاكتساب الحقوق وتحملها بالالتزامات المالية.

ج– هي أهلية الأداء للمرأة للتعبير عن إرادتها في أموالها تعبيرا يترتب عليه اثارة القانونية.

د– حصول المرأة على أموالها والتحكم فيها هو خيار فردي لها لا لغيرها.

٤– مفهوم الخدمة الاجتماعية المالية لمساعدة المرأة في الحصول على حقوقها المالية اجرائيا:

١– حصول المرأة على حقوقها المالية حماية للأسرة من الضياع في حالة الأزمات.

٢– عمل برامج و مشروعات خاصة بالمرأة للمحافظة على حقوقها المالية و استثمارها.

٣– توفير الرعاية المالية الذاتية للمرأة حتى تعيش في أمان من أكل مالها بالباطل.

٤– تحسين وضع المرأة المالي من أجل الحصول على الأمان المالي لها و لأطفالها.

٥ – تحقيق الاستقرار المالي للمرأة من خلال حصولها على حقوقها المالية.

٦– تزويد المرأة بالمعارف والمهارات المطلوبة لإدارة وتطوير أملاكها و أموالها.

- **العوامل الاجتماعية المؤثرة على حصول المرأة علي ميراثها من الزوج:**

١- طاعة الزوجة لزوجها في كل شيء وذلك يمكن الزوج كتابة جميع الأملاك باسمة، والتي تمتلكه المرأة وعند الوفاة يضيع حق المرأة في الميراث بسبب عدم علم أهل الزوج بذلك الامر.

٢- جعل الإسلام للمرأة ذمه مالية خاصة بها وهذا من فضل الله علي المرأة المسلمة

٣- رغم من معرفة الأرملة بحقوقها في الميراث حكم لها الشرع إلا إنها تتنازل عنه سواء بطيب خاطر أو غصب عنها بسبب خوفها على أطفالها، فهي حرة في التصرف فيه ولا يحق للزوج التصرف فيه إلا بموافقتها، حسب تعاليم الشريعة الإسلامية.

٤- ليس هناك ما يمنع المرأة في المجتمعات الإسلامية والعربية من الملكية الخاصة بها.

٥- تدخل الأهل في الأمور المالية بين الزوجين.

٦- لا يجوز للزوج أن ينفرد وحدة بالتملك والتخطيط والقرار دون الاعتبار بملكية المرأة.

٧- وانطلاقا من ذلك تكون للمرأة الحق والحرية التامة في التملك بكافة أشكاله:

أ- المطالبة بكافة حقوقها.

ب- الشروع في هذه المطالبة بكافة الطرق المشروعة.

ت- الحصول على حقوقها من غير إنقاص أو تعدي. د- الحصول على ميراثها الشرعي الكامل. (زياد، ٢٠١٧)

- **كما ان هناك العديد من العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي قدرة المرأة في المطالبة بحقوقها المالية:**

١- خوف المرأة من المقاطعة من الأهل والأسرة (أبو مساعد، حمدي أحمد سيد، ص٤٠)

٢- اعتقاد المرأة ان الأهل والأسرة هم السند للمرأة وحماية لها من غدر البشر (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم (٢٢) أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم (٢٣). (سورة محمد، الآية ٢٢،٢٣)

٣ – المرأة تري انها تحمي علاقتها بأسرتها بالتنازل لعدم خسارة الأهل من أجل الإرث فتتحمل المرأة أعباءها الاقتصادية الصعبة في سبيل تحسين علاقتها بأهلها، وأيضا تحسين علاقة زوجها بأهلها. (مركزالمرأة للإرشاد القانوني، ص٩)

٤- في بعض العائلات كراهية بين زوج البنت وأهلها، وبين أزواج الأخوات مع إخوانهن

٥- غيرة الزوج من زوجته وإحساسها بذلك. https://www.welac.org/files/library

- **العوامل الاجتماعية المؤثرة على تملك المرأة لمرتبها:**

أ – رفض الأزواج السماح لزوجاتهم بالخروج إلى العمل دون الاستفادة من الراتب الشهري الذي تتقاضاه.

ب – الاعتقاد السائد بان راتب الزوجة فتنة كبيرة داخل بيت الزوجية، حيث لا تتقبل الكثير من النساء العاملات أن يتصرف أزواجهن في راتبهن.

ج – الخلاف المستمر على راتب الزوجة أكبر المشاكل وجودا في قضايا الأحوال الشخصية.

د – لا تخلو عريضة دعوي لأية زوجة عاملة تواجه قضية طلاق أو خلع في المحاكم المصرية من أن الزوج يستولي على راتبها الشهري، وهو أهم سبب في النزاعات الأسرية.

ع – تذكر عدة سيدات تواجهن قضايا طلاق أو قضايا المطالبة بالرجوع إلى بيت الزوجية.

ر – يعتقد الزوج انه حق من حقوقه مقابل تنازله عن حقوق الزوجية بسبب غيابها عن المنزل.

و– الزوج يستولي على راتبها أو يجبرها على منحه جزء من الراتب الشهري. (مصلوب، ٢٠٢٠)

- **العوامل الاجتماعية المؤثرة على حصول المرأة على حق النفقة:**

١– استغلال ضعف المرأة والذي هو نتيجة جهلها بالثقافة الدينية و القانونية.

٢– عدم المبادرة من النساء في البحث عن التنظيمات المتاحة لا كتساب حقوقهن.

٣– انخفاض المستوي التعليمي عند بعض النساء، مما يؤدي إلى عدم وعي المرأة بحقوقها وجهلها بها أو بالطرق السليمة المطالبة بها.

٤– علي الرغم من تزايد والاهتمام بالتعليم وارتفاع خريجات الجامعات إلا الوعي العام بالأحكام الشرعية والقانونية التي تعطي المرأة حقوقها مازال قاصر ومحدود.

٥– وضع المرأة كتابع للرجل في كل أمر أو تحديد مصيرها لحقوقها المشروعة. (ال عوض، ٢٠١٤، ص١٩٤)

٦– غالبية الدعاوى التي ترفع أمام محاكم الأسرة هي دعاوي النفقة بأنواعها والأجور حيث:–

– بلغت نسبتها ٣٧% مما يدل على عدم وفاء رب الأسرة باحتياجات أسرته المعيشية.

– دعاوي الطلاق بنسبة ٣٣ % ما يدل على عدم الاستقرار الأسري.

– الدعاوي الخاصة بالحضانة للصغير ومسكن وضم ١٣%.

– معظم مشكلات المرأة حقوقها المالية حتى تواجه مشكلات الحياة دون تكفف الناس وتعيش حياه كريمة كما قالت الشريعة الإسلامية(السيد، ٢٠١٨)

– بينت الدراسة أهم المشكلات المتمثلة في قضايا الأحوال الشخصية هي دعوه طلاق دعوه ترفعها الزوجة للحصول على الطلاق عن طريق المحكمة هناك ست حالات يجوز للقاضي أن يطلق فيها الزوجة هي:

١– التطليق لعدم الإنفاق. ٢– التطليق لعيب في الزوج نفسه. ٣– التطليق للضرر.

٤– التطليق لغياب الزوج عن زوجته بدون عذر مقبول ٥– التطليق لحبس الزوج.

٦– التطليق بسبب الزواج من أخري. (السيد، ٢٠١٨)

– أهداف الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي المرأة ماليا:

١– تحسين عملية حل المشكلات وتحسين قدرات المرأة للتوافق مع مشكلاتها.

٢– ربط الناس بالأنساق وإضفاء مزيد من الإنسانية على خدماتها بالمساهمة في تحسين السياسات الاجتماعية في المجتمع وتنمية هذه السياسات لمواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي المرأة ماليا.

٣– مساعدة الأفراد والجماعات على تحديد المشكلات التي تعوق توافقهم مع البيئة والعمل على حلها أو التخفيف من حدتها، ومساعدة المرأة في الحصول على ميراثها كاملاً.

٤– تحديد المناطق المحتملة لعدم التوافق بين الأفراد والجماعات وبيئاتهم، من اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب حدوث عدم التوافق، وإحداث تغير في المجتمع من خلال تغير النظرة الدونية للمرأة.

٥– غرس القيم الاجتماعية كالعدالة والأمن واحترام المرأة وكل القيم والعادات والتقاليد الإيجابية.

٦– منع المشكلات الاجتماعية للتخفيف من حدتها ومحاولة إعطاء المرأة جميع حقوقها. (عثمان، ١٩٩٨، ص١٣٧)

– برامج تقدمها الدولة لمساعدة المرأة الفقيرة والمسلوب حقوقها المالية من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية:

١– برنامج اشراقة المجتمع لتأهيل وتمكين الفتيات اقتصاديا بجمهورية مصر العربية:

أ– يعتمد البرنامج على تدريب الفتيات المتسربات من مراحل التعليم ومحو أميتهن

ب- إكساب المرأة المهارات والمعارف كوسيلة للحصول على المال المشروع

ج- التثقيف المالي الذي يعتمد على طرق الكسب المشروعة وكيفية وضع الميزانية

د- يعتبر البرنامج متشابه لبرنامج تعزيز القدرات الصحية والجماعية والاقتصادية للشباب(نصار، ٢٠١٤)

٢- **برنامج تكافل وكرامة عام ٢٠١٥:** انشأ هذا البرنامج في عام ٢٠١٥ في جمهورية مصر العربية

- **مفهوم برنامج تكافل:** يعتمد البرنامج على تقديم التحويلات النقدية المشروطة المساعدة للمرأة والأسرة الفقيرة من اجل توفير الخدمات الصحية والتعلمية للأطفال، وأطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.(وزارة التضامن الاجتماعي)

- **اليات المدافعة المالية في الخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات المرأة المالية:**

- **مفهوم المدافعة المالية في الخدمة الاجتماعية:** مجموعة الأفعال التي تهدف إلى تحقيق الدفاع عن الحقوق المالية والاقتصادية نيابة عن الأفراد والجماعات والمجتمعات المهمشة، ويتم ممارسة هذه الأفعال من خلال المؤسسات التي يتم إنشائها للقيام بمجموعة من المهام المحددة، وهي التثقيف المالي للأفراد والجماعات والمجتمعات بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وتحقيق العدالة بعينها في توزيع الوظائف، ووضع مبادئ للإقراض العادل من الشركات المالية والبنوك، وربط جميع الناس بكافة الموارد الاقتصادية المتاحة.(عبد العزيز، ٢٠١٧، ص٢٠٧)

أ- **المعتقدات والسلوكيات المالية:**

لكل أسرة داخل المجتمع لها سلوكياتها المالية الخاصة بها سواء كانت سلبية أو ايجابية وهذه السلوكيات تؤثر على استعداهم نحو الدفاع عن حقوقها المالية، مما يدفع الأخصائي الاجتماعي كممارس عام إلى معرفة هذه القيم والسلوكيات التي قد تؤثر على المرأة بشكل غير ايجابي، وتمنعها من المطالبة بحقوقها المالية، وأيضا منع المعتقدات والسلوكيات المالية المنتشرة في المجتمع والعمل على التقليل من حدها مثل نقصان حق المرأة في الميراث تحت مسمي مراضاة اسرتها.(Jan, Aart Scholte , 2002)

ب- **محاربة التضخم الاقتصادي:**

من أضرار التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار هو إعادة توزيع الدخول في المجتمع ودائماً يكون لأصحاب الأعمال والأثرياء في المجتمع على حساب الضعفاء ومحدودي الدخل منهم، وهنا تظهر مشكلات عدم العدالة الاجتماعية والظلم الاجتماعي في المجتمع (البلاوي، ١٩٩٦، بتصرف)

سابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة:-

١- **نوع الدراسة:**

وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التي تصور الواقع وتحاول الخروج بتعميمات من الدراسة، حيث تستهدف الدراسة تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا، وتنحصر أهدافها في رصد الواقع الاجتماعي لتنظيم اجتماعي في مجتمع ما. (أبو النصر، ٢٠٠٨، ص١٥٣)

٢- **المنهج المستخدم:**

تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالحصر الشامل للمستفيدات من الوحدات الاجتماعية بإدارة كفر صقر بمحافظة الشرقية وعددهم(١٨٣) ويستفاد بالمسح الاجتماعي في جمع الحقائق عن الظاهرة الاجتماعية بعد إن تكون قد أجريت بحوث كشفية عنها.

٣- **أدوات الدراسة:**

ويمكن تعريف الأداة: بأنها الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحثين في جمع البيانات من مفردات المجتمع محل الدراسة. (عويس، محمد١٩٩٤، ص١٩٧)

أولا: استمارة استبار مطبقة على المستفيدات من الوحدات الاجتماعية بإدارة التضامن الاجتماعي بكفر صقر محافظة الشرقية

ويتكون الاستبار مما يلي:

أ- البيانات الاولية للمرأة المستفيدة.

ب- المشكلات الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ويتضمن ١٥ عبارة.

ج- العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا وتتضمن ١٥ عبارة.

د- ادوار الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا وتتضمن ١٥ عبارة.

هـ- الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا وتتضمن ١٦ عبارة.

و- المقترحات التي تواجه دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي حصول المرأة علي حقوقها المالية وتتضمن ١٨ عبارة.

- **وتم عرض الاستمارة علي المحكمين واصبحت بعد التحكيم:**

أ- المشكلات الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ويتضمن ١٠ عبارة.

ب- العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا وتتضمن ١٠ عبارة.

ج- ادوار الاخصائي الاجتماعي في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا وتتضمن ١٠ عبارة.

د- الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا وتتضمن ١٠عبارة.

هـ- المقترحات التي تواجه دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي حصول المرأة علي حقوقها المالية وتتضمن ١٢عبارة.

- **صدق الأداة:** اعتمد الباحث على الصدق الظاهري حيث تم عرض الاستمارة على ثمانية من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد، وكفر صقر بالشرقية، وتم تعديل بعض العبارات وإضافة وحذف بعضها، واعتمد الباحث على نسبة اتفاق لا تقل عن ٧٩% وكانت عدد العبارات قبل التحكيم ٦٤وأصبحت بعد التحكيم ٤٢.

- **ثبات الأداة:** تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة إعادة الاختبار على عينة من المبحوثات لسن من ضمن المجال البشري للدراسة وعددهم ٤٠ على عينة من المستفيدات الوحدات الاجتماعية بإدارة كفر صقر بالشرقية.

* وتم اعادة التطبيق عليهم بفاصل زمني قدره خمسة عشر يوما بمتوسط الاداة٨٥,٠ وتم حساب الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون وقد تراوح معامل الثبات بين (٠,٨٢) و(٠,٨٨) وهى معاملات ارتباط معنوية عند (٠,٠١) وعلى ذلك يمكن القول بأن الأداة على درجة من الصدق والثبات.

ثانيا: دليل مقابلة شبه مقننة مع الخبراء والمتخصصين:

٤- مجالات الدراسة:

أ) المجال المكاني:

- قام الباحث بتطبيق الدراسة علي الوحدات الاجتماعية بإدارة التضامن الاجتماعي بكفر صقر محافظة الشرقية.

- مبررات اختيار المجال المكاني:

١- الفقر الشديد الذي تعاني منه المرأة بشكل عام وفي مركز كفر صقر بصفه خاصه.

٢- القضايا المرفوعة بمكمة كفر صقر والخاصة بعدم تمكين المرأة من النفقة والميراث والسيطرة علي اموالها والتصرف فيها والتي بلغ عددها في عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الي ١٨٢٧٦ قضية وهذا رقم ضخم جدا.

٣- طبيعة المجتمع الريفية والتي فيها اغلبية من النساء اميات ولا يعلمن بحقوقهن المالية.

٤- يعد المجال المكاني من اكبر الاماكن بمحافظة الشرقية استفادة من برنامج تكافل وكرامة

٥- الاستعداد الكامل من الوحدة الاجتماعية التابعة لإدارة التضامن الاجتماعي بمساعدة الباحث وامداده بالبيانات والمعلومات التي يطلبها.

ب) المجال الزمني:

- قام الباحث بجمع البيانات خلال الفترة من (يناير- فبراير ٢٠٢٤ م)

ج) المجال البشري:

- المستفيدات من الوحدات الاجتماعية بإدارة التضامن الاجتماعي بكفر صقر محافظة الشرقية, وعددهن (١٨٣) من اجمالي (٢١٥) اللاتي وافقن علي تطبيق استمارة الاستبار الخاصة بهن ويرجع ذلك الي:

-خوف بعض السيدات من اعطاء بيانات او معلومات للباحث رغم تعريف الباحث بأهمية اشتراكهن بالدراسة

-بعض السيدات لا يرغبن في الافصاح عن أي بيانات ومعلومات بأي شكل من الاشكال

- مجموعة من الخبراء واساتذة مجالات الخدمة الاجتماعية بكلية الخدمة الاجتماعية حلوان ، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة، وكفر صقر.

د) المعالجات الإحصائية في الدراسة:

لمزيد من الموضوعية اتبع الباحث أساليب إحصائية متعددة وهى كما يلي:

١- حساب النسبة المئوية لكل عبارة داخل محورها لكل من أداتي الدراسة.

٢-حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة على حدة داخل محورها لكل من أداتي الدراسة.

٣- حساب الانحراف المعياري لكل عبارة على حدة وذلك باستخدام فكرة الأوزان المرجحة.

حيث تم إعطاء استجابة (نعم) =٣، استجابة (الى حد ما) = ٢، استجابة (نادرا) =١

٤- حساب الترتيب لكل عبارة داخل محورها.

٥-حساب النسب المئوية لتحقق كل محور ولتحقق الأداة ككل بالنسبة لأداتي الدراسة

- المعوقات التي واجهت الباحث عند تطبيق الدراسة:

١- غالبية النساء اميات ويعتبرن ان الادلاء بأب بيانات سوف يفتضح امرهن

٢- التحفظ الشديد من بعض السيدات في اعطاء البيانات والمعلومات للباحث

٣- انهيار بعض السيدات اثناء الحديث عن حقوقها المالية المنهوبة ورغبتها في عدم استكمال أي بيانات او معلومات خاصة بذلك

وقد تغلب الباحث علي هذه المعوقات من خلال الاجراءات الاتية:

١- تهدئة السيدات وتعريفهن بأن ذلك في مصلحتهن.

٢- تعريف السيدات بأن البيانات جميعها سرية ولاحد يمكنه معرفتها سوي الباحث فقط.

٣- تعريف السيدات ان مثل هذه الدراسة سوف تعرفهن بحقوقهن المالية المشروعة من نفقة وميراث ومرتب وايضا الوسائل المشروعة التي تمكنهن من مواجهة العوامل التي تؤثر علي تمكينهن ماليا.

ثامنا: نتائج الدراسة ومناقشتها:

- جدول رقم (١) وصف مجتمع البحث ن= ١٨٣

المتغير	العدد	النسبة	المتغير	العدد	النسبة
١- السن			٤- الحالة الاجتماعية		
أ - اقل من ٢٥ عام	١٣	%٧,١٠	أ - متزوجة	١١٠	%٦٠,١١
ب-٢٥ عام الي أقل من ٣٥	٥٥	%٣٠,٠٦	ب - مطلقة	٦٠	%٣٢,٧٨
ج - من٣٥عام الي أقل من ٤٥	٧٥	%٤٠,٩٨	ج - ارملة	١٣	%٧,١١
د- ٤٥ عام فأكثر	٤٠	%٢١,٨٦			
٢- الدخل الشهري للأسرة			٥- عدد أفراد الاسرة		
أ- أقل من ٢٠٠٠جنيه	٨٠	%٤٣,٧٢	أ- لا يوجد ابناء	٢٠	%١٠,٩٢
ب- من٢٠٠٠الي أقل من ٣٠٠٠	٥٠	%٢٧,٣٢	ب- ابن واحد	٢٣	%١٢,٥٦
ج - من ٣٠٠٠الي اقل من٤٠٠٠	٣٠	%١٦,٤٠	ج – اثنين من الابناء	٣٥	%١٩,١٣
د- من ٤٠٠٠ فأكثر	٢٣	%١٢,٥٦	د – ثلاثة من الابناء	٥٢	%٢٨,٤٢
			ه – اربعة فأكثر	٥٣	%٢٨,٩٧
٣-عمل المرأة			٦- المؤهل العلمي		

المتغير	العدد	النسبة	المتغير	العدد	النسبة
أ - قطاع حكومي	١٠	٥,٤٦%	أ - اميه	٧٥	٤٠,٩٨%
ب - قطاع خاص	٣٠	١٦,٩٣%	ب - مؤهل متوسط	٥٥	٣٠,٠٦%
ج - مهن حرة	٤٥	٢٤,٥٩%	ج - مؤهل فوق متوسط	٣٣	١٨,٠٣%
د - حرفية	٣١	١٦,٩٣%	د - مؤهل عال	٢٠	١٠,٩٣%
ه - معاش	٨	٤,٣٧ %			
و- ربة منزل	٥٩	٣٢,٢٤%			

يتضح من الجدول السابق ان:-

- **فيما يخص عمر المستفيدات:** جاء في الترتيب الاول المستفيدات (٣٥ عام الي أقل من ٤٥) عاما بواقع ٧٥ مفردة بنسبة ٤٠,٩٨%، ويلي ذلك في الترتيب الثاني (٢٥ عام الي أقل من ٣٥) بواقع ٥٥ مفرده بنسبة ٣٠,٠٦%, ثم يلي ذلك في الترتيب الثالث(٤٥ عام فأكثر) بواقع٤٠بنسبة٢٤,٥٩%, ثم يلي ذلك في الترتيب الرابع والاخير ٤٥ فاكثر بواقع٤٧ مفردة بنسبة٢١,٨٦%

- **وفيما يخص الدخل الشهري للمستفيدات:** النسبة العظمى من المستفيدات دخلهن(أقل من٢٠٠٠جنيه) في الترتيب الاول بواقع ٨٠ مفردة من مفردات الدراسة بنسبة ٤٣,٧٢ %، يلي ذلك في الترتيب الثاني من المستفيدات(دخلهن من ٢٠٠٠ ج الي اقل من ٣٠٠٠ج) بواقع ٥٠ مفردة بنسبة ٢٧,٣٢ %، ثم يلي ذلك في الترتيب الثالث من المستفيدات دخلهن (من٣٠٠٠الي اقل من ٤٠٠٠ج) بواقع٣٠ مفردة بنسبة١٦,٩٣%, ثم يلي ذلك في الترتيب الرابع والاخير من المستفيدات دخلهن(من ٤٠٠٠ج فأكثر) بواقع٢٣ مفردة بنسبة١٢,٥٦%, ويتضح من ذلك ان الغالبية العظمي من المستفيدات دخلهن لا يفي لتمكينهن ماليا.

- **وفيما يخص عمل المستفيدات:** جاء في الترتيب الاول فيما يخص عمل المرأة (ربة منزل) في الترتيب الاول بواقع ٥٩ مفردة بنسبة ٣٢,٢٤%، ويلي ذلك في الترتيب الثاني عمل المرأة (المهن الحرة) بواقع ٤٥ مفردة بسنبة٢٤,٥٩%، ويلي ذلك في الترتيب الثالث (المرأة كحرفية) بواقع ٣١ مفردة بنسبة ١٦,٩٣%, ويلي ذلك في الترتيب الرابع (تعمل بالقطاع الخاص بواقع٣٠ مفردة بنسبة ١٦,٩٣ %, ويلي ذلك في الترتيب الخامس (تعمل بالقطاع الحكومي) بواقع ١٠ مفردة بنسبة ٥,٤٦%, وجاء في الترتيب السادس والاخير عمل المرأة علي المعاش بواقع ٨ مفردة وبنسبة ٤,٣٧ %

– **وفيما يخص الحالة الاجتماعية للمستفيدات:** جاء في الترتيب الاول(المتزوجة) بواقع١١٠ مفردة بنسبة ٦٠,١١ %, ثم جاء في الترتيب الثاني(المطلقة) بواقع٦٠ مفردة بنسبة ٣٢,٧٨ %، ثم جاء في الترتيب الثالث والاخير(ارملة) بواقع ١٣ مفردة بنسبة ٧,١١ %.

– **وفيما يخص عدد أفراد الاسرة:** حيث جاء من لديها(اربعة من ابناء فأكثر) في الترتيب الاول بواقع ٥٣ مفردة بنسبة ٢٨,٩٧ %، ثم جاء في الترتيب الثاني من لديها (ثلاثة من الابناء), بواقع ٥٢ مفردة بنسبة ٢٧,٨٧ %, ثم جاء في الترتيب الثالث من لديها (اثنين من الابناء) بواقع ٣٥ مفردة بنسبة١٩,١٣%, ثم جاء في الترتيب الرابع من لديها (ابن واحد), بواقع ٢٣ مفردة بنسبة١٢,٥٦%, ثم جاء في الترتيب الخامس والاخير من(ليس لديها ابناء) بواقع ٢٠مفردة بنسبة ١٠,٩٢%, وهذا يدل علي ان غالبية السيدات لديهن عدد كبير من الابناء وهذا يستدعي ضرورة تمكينها ماليا.

– **وفيما يخص المؤهل العلمي:** النسبة العظمى من المستفيدات اميه بواقع ٧٠مفردة بنسبة ٤٠,٩٨% ثم جاء في الترتيب الثاني (مؤهل متوسط) بواقع ٥٥ مفردة بنسبة ٣٠,٠٦%ثم جاء في الترتيب الثالث (مؤهل فوق متوسط) بواقع ٣٣مفردة بنسبة ١٨,٠٣%, ثم جاء في الترتيب الرابع والاخير (مؤهل عال) بواقع ٢٠مفردة بنسبة ١٠,٩٣%, وهذا يدل علي ان معظم المستفيدات اميات يجب تعريفهن بحقوقهن المالية.

ثامنا: النتائج العامة للدراسة:–

١– النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الأول والخاص بتحديد المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ماليا ن=١٨٣

– جدول رقم (٢): يوضح المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ماليا ن=١٨٣

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	أحيانا	نادرا				
١	قسمت الاسرة الميراث دون علمك	١٤٠	٣٠	١٣	٤٩٣	٢,٦٩	،٥٩٥	٢
٢	المطالبة بالميراث نوع من انواع العقوق	١٣٠	٣٥	١٨	٤٧٨	٢,٦١	،٦٥٩	٣
٣	تعرضت الي القطيعة بسب مطالبتك بحقك في الميراث من اهلك	١٢٥	٣٣	٢٥	٤٦٦	٢,٥٥	،٧٢٢	٤
٤	تعرضت الي الضرب بسب مطالبتك بحقك في المرتب من	١١٨	٤٢	٢٣	٤٦١	٢,٥٢	،٤٨٨	٥

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	احيانا	نادرا				
	زوجك							
٥	تعرضت الي الاهانة بسبب مطالبتك بحقك في النفقة	١٠١	٥٠	٣٢	٤٣٥	٢,٣٨	،٧٦٥	٨
٦	حصولك علي حقوقك المالية من زوجك كانت سببا في وجود مشاكل زوجية	١١٦	٤٠	٢٧	٤٥٥	٢,٤٩	،٧٣٨	٦
٧	تعرضت للتجاهل من قبل زوجك لكي بسبب انكي لا تمتلكي مال	١٠٩	٣١	٤٣	٤٣٢	٢,٣٦	،٨٣٧	٩
٨	اهانة زوجك لك بسبب الانفاق عليك	١٣٦	٣٧	١٠	٤٩٢	٢,٦٩	،٥٦٩	١
٩	اهل زوجك رفضوا اعطائك حقك الشرعي من الميراث	٩٩	٤٢	٤٢	٤٢٣	٢,٣١	،٨٢١	١٠
١٠	زوجك باع كل ذهبك رغما عنك	١١٢	٣٨	٣٣	٤٤٥	٢,٤٣	، ٧٧٨	٧
المجموع		١١٨٦	٣٧٨	٢٦٦	٤٥٧	٢٥٣	١٣٨	
المتوسط		٦,١١٨	٨,٣٧	٢٦،٦	٤٥٧			
النسبة		٦٤ ,٨%	٦،٢٠%	١٤ ،٦%				
الدرجة النسبية		٨٣ ,٦%						

- من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:-

١- جاءت العبارة الثامنة في الترتيب الاول والتي مفادها(اهانة زوجك لك بسبب الانفاق عليك) حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٦٩), وهي درجة عالية وانحراف معياري (٥٦٩،) وهذا يتفق مع نتائج دراسة بله (٢٠١١), حيث توصلت إلى أن الشريعة الإسلامية في تناولها لحقوق المرأة المالية لم تفرق بين الرجل والمرأة في كمال الأهلية, فلا يجوز اهانتها من قبل زوجها للإنفاق عليها.

٢- كما جاءت العبارة الاولي في الترتيب الثاني حيث أكد ١٤٠مفردة من عينة الدراسة ان الاسرة (قسمت الاسرة الميراث دون علمهن), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٦٩) وهي درجة عالية ايضا, وانحراف معياري (٥٩٥،) وهذا يتفق مع ما توصلت اليه نتائج دراسة بله(٢٠١١) التي توصلت إلى أن الشريعة الإسلامية في تناولها لحقوق المرأة المالية لم تفرق بين الرجل والمرأة في كمال الأهلية, فلا يجوز ان يقسم الميراث دون علمها.

٣- بينما جاءت العبارة الثانية في الترتيب الثالث علي أن(المطالبة بالميراث عندنا نوع من انواع العقوق), حيث أن ١٨ مفردة فقط من عينة الدراسة من التي تم اخذ رأيهن في الميراث حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٦١) وانحراف معياري(,٦٥٩) وهذا يتفق مع دراسة محمود(٢٠١١), والتي هدفت إلى التعرف علي واقع المرأة الاجتماعي بالاستناد إلى الظروف التاريخية ومضمون الثقافة المجتمعية الخاصة بالمرأة وبخاصة المضامين الثقافية كما تنعكس من خلال القيم والعادات والتقاليد والأمثال والفنون الشعبية وقد توصلت الدراسة الي ان العائلات الأردنية ان مطالبة المرأة بالميراث نوع من انواع العقوق.

٤- و جاءت العبارة الثالثة في الترتيب الرابع والتي مفادها (تعرضت الي القطيعة بسب مطالبتك بحقك في الميراث من اهلك) حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٥٥) وانحراف معياري (،٧٢٢) وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة حيث ان النساء سواء التي تحتاج إيجاد فرص عمل والتي تمت إقالتها نتيجة للظلم, والاضطهاد، حيث يتم دفع راتب او معاش أقل للنساء في بعض الأعمال عن الرجال الذين يعملون العمل ذاته، وتتعرض للقطيعة من اهلها لمطالبتها بحقها في الميراث ولا يمكنها المشاركة في إدارة الشؤون العامة لدولتها. (طالب, سرور , ٢٠٢٠, ص١٥).

٥- ثم جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الخامس حيث أكد ١١٨مفردة من عينة الدراسة والتي مفادها (تعرضت الي الضرب بسب مطالبتي بحقي في المرتب من زوجي) حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٥٢) وانحراف معياري (,٤٨٨) وهي درجة عالية, وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة حيث إنه لا يجوز ضرب المرأة للتنازل عن أي شى تمتلكه ويرشدنا الحديث الشريف (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه).(صحيح الجامع, ص ٧٦٦٢)

- وطبقا لدليل المقابلة شبه المقننة افاد الخبراء والمتخصصين الاتي:

١- اهانة زوجك لك بسبب الانفاق عليك

٢- قسمت الاسرة الميراث دون علمك

٣- المطالبة بالميراث نوع من انواع العقوق

٤- تعرضت الي القطيعة بسب مطالبتك بحقك في الميراث من اهلك

٥- تعرضت الي الضرب بسب مطالبتك بحقك في المرتب من زوجك

- النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الثاني والخاص بتحديد تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ن=١٨٣

- جدول رقم (٣) يوضح العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ن=١٨٣

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	أحيانا	نادرا				
١	المفاهيم الدينية الخاطئة لدي المجتمع ان النساء ناقصات عقل ودين	١٤٠	٤٠	٣	٥٠٣	٢,٧٥	،٤٧٠	١
٢	اصحاب الاعمال الحرة يعطون المرأة اجر اقل من الرجل في نفس المهنة ونفس العمل	١٠٤	٥٤	٢٥	٤٤٥	٢,٤٣	،٧٢٠	٩
٣	صلاح المرأة من عدمه هو اعطاء زوجها كل ما تملك	١١٨	٤٢	٢٣	٤٦١	٢,٥٢	،٧٠٨	٥
٤	غيرة الزوج من نجاح زوجته	١٠٦	٣٤	٤٣	٤٢٩	٢,٣٤	،٨٣٤	١٠
٥	خوف الاهل من مشاركة زوج البنت باعتباره غريب في الميراث	١٢١	٤٠	٢٢	٤٦٥	٢,٥٤	،٦٩٩	٤
٦	خوف المرأة دائما من المستقبل	١١٢	٤٢	٢٩	٤٤٩	٢,٤٥	،٧٥٢	٨
٧	تنازل النساء المستمر من اجل الاطفال	١٢٥	٣٥	٢٣	٤٦٨	٢,٥٦	،٧٠٦	٣
٨	الزج بالمرأة من اجل الحصول علي قروض من أجل جهاز بناتها	١٤٠	٢٠	٢٣	٤٨٣	٢,٦٤	،٦٩٤	٢
٩	استغلال حياة المرأة من اجل الاستفادة من كل ممتلكاتها	١٢٣	٣٣	٢٧	٤٦٢	٢,٥٢	،٧١٥	٦
١٠	تدخل الاهل في الحياة الزوجية بين الزوجين	١١٥	٤٥	٢٣	٤٥٨	٢,٥٠	،٧٠٨	٧
	المجموع	١٢٠٤	٣٨٥	٢٤١	٤٦٢٣	٢٠٢٥	١١	
	المتوسط	**١٢٠٤**	**٣٨٥**	**٢٤١**	**٤٦٢٣**			
	النسبة	%٦٥,٨	%٢١,٠	%١٣,٢				
	الدرجة النسبية			%٨٤,٧				

- من الجدول السابق يتضح ان:

العوامل الاجتماعية المؤثرة علي حصول المرأة علي حقوقها المالية للمستفيدات ماليا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسه ٨٤,٧%، مما يؤكد ذلك ان نسبة ٦٥,٨ % فقط من المبحوثين اجابوا بنعم و ٢١,٠ % الي حد ما و١٣,٢ % بنادرا حيث ان:

١- جاءت العبارة الاولي في الترتيب الاول والتي مفادها(المفاهيم الدينية الخاطئة لدي المجتمع ان النساء ناقصات عقل ودين), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٧٥) وانحراف معياري (٠,٤٧٠), وهي درجة عالية وهذا يتفق ما أشارت اليه دراسة عويضة(٢٠٠٠), التي تهدف الي بيان حقوق المرأة وواجباتها في السنة النبوية، وبيان أن الإسلام كان له السبق في إعطاء المرأة حقوقها ومكانتها مقارنة بكل المواثيق الدولية, وتوصلت الدراسة الي إن الإسلام أعطاها حقوقها ومكانتها مقارنة بالمواثيق الدولية وأن الإسلام أعتبر المرأة النصف الآخر للإنسان, وبوأها مكانة سامية وأكرمها بنتا وزوجة وأما فأعطاها حق الحياة كالرجل والتصرف بالملكية وحق العمل الشريف يحفظ كرامتها، والعودة الصحيحة على الشرع الحنيف, وتصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة عن المرأة.

٢- ثم جاءت العبارة الثامنة في الترتيب الثاني أكد ١٤٠مفردة من عينة الدراسة ان (الزج بالمرأة من اجل الحصول علي قروض من أجل جهاز بناتها), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٦٤) وهي درجة عالية ايضا وانحراف معياري (,٦٩٤), وهذا يتفق مع ما اشارت اليه دراسة المهدي(٢٠٢٠), والتي هدفت الدراسة إلى بيان حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية مقارنة بالتشريعات الوطنية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان, وتوصلت الدراسة إلى انه لا يجب الزج بالمرأة من اجل الاستفادة منها بقروض, او تتنازل عن مالها من اجل اطفالها رغما عنها وأن تستفيد من القوانين النافذة التي سارت في هذا الاتجاه الذي يضمن لها كامل حقوقها.

٣- بينما جاءت العبارة السابعة في الترتيب الثالث والتي مفادها (تنازل النساء المستمر من اجل الاطفال), حيث أن ٢٣ مفردة فقط من عينة الدراسة حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٥٦) وهي درجة عالية وانحراف معياري (,٦٩٤) وهي درجة عالية, وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة ان المرأة لها حق التملك عبر مختلف الوسائل المتاحة، كما لا يحق التصرف في أموالها إلا بإذنها وموافقتها، فان جازت لأبيها التصرف، وإلا فلا يجوز له ذلك، فهو في هذا الأمر كالأجنبي، والحال نفسه ينطبق على الزوج، فلا قيومة للرجل على زوجته في الشأن المالي، فهي صاحبه المال إن حازت عليه، سواء من خلال الإرث أو المهر

المعطى لها أو الهبة أو العطية أو أي طريق وصل إليها للتملك، فقد أصبحت صاحبة الحق المطلق فيه فلا يجب ان تتنازل عنه من اجل اطفالها رغما عنها وليس كما هو السائد ان صلاح المرأة اعطاء زوجها كل ما تملك.(نصار, حسن, ٢٠١٦)

٤- وجاءت العبارة الخامسة في الترتيب الرابع والتي مفادها (خوف الاهل من مشاركة زوج البنت باعتباره غريب في الميراث), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٥٤), وهي درجة عالية وانحراف معياري (,٦٩٩), وهي درجة عالية وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة ان الاهل يعتبرون زوج البنت غريبا عنهم يأخذ من اموالهم ولا يعتبر من افراد اسرتهم. (ابو زيد, عبد العظيم,٢٠٢٣, ص٢١٤).

٥- ثم جاءت العبارة الثالثة في الترتيب الخامس والتي مفادها (صلاح المرأة من عدمه هو اعطاء زوجها كل ما تملك), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٥٢) وهي درجة عالية وانحراف معياري (,٧٠٨) وهي نسبة ضعيفة وهذا يتفق الاطار النظري للدراسة(نصار, حسن, ٢٠١٦) وهو أن المرأة كالرجل لها استقلالها المالي، ووضعها الاقتصادي، كما لها حق التملك عبر مختلف الوسائل المتاحة، كما لا يحق التصرف في أموالها إلا بإذنها وموافقتها، فان جازت لأبيها التصرف، وإلا فلا يجوز له ذلك، فهو في هذا الأمر كالأجنبي، والحال نفسه ينطبق على الزوج، فلا قيومة للرجل على زوجته في الشأن المالي، فهي صاحبه المال إن حازت عليه، سواء من خلال الإرث أو المهر المعطى لها أو الهبة أو العطية أو أي طريق وصل إليها للتملك، فقد أصبحت صاحبة الحق المطلق فيه فلا يجب ان تتنازل عنه من اجل اطفالها رغما عنها وليس كما هو السائد ان صلاح المرأة اعطاء زوجها كل ما تملك. (نصار,٢٠١٦م)

- وطبقا لدليل المقابلة شبه المقننة افاد الخبراء والمتخصصين الاتي:

١- المفاهيم الدينية الخاطئة لدي المجتمع ان النساء ناقصات عقل ودين

٢- الزج بالمرأة من اجل الحصول علي قروض من أجل جهاز بناتها

٣- تنازل النساء المستمر من اجل الاطفال

٤- خوف الاهل من مشاركة زوج البنت باعتباره غريب في الميراث

٦- صلاح المرأة من عدمه هو اعطاء زوجها كل ما تملك.

٣- النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الثالث:

جدول رقم (٤) يوضح دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ن=١٨٣

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	احيانا	نادرا				
١	التنسيق بين المشروعات المختلفة التي تساعد المرأة في الحصول علي حقوقها المالية	٢٠	٤٠	١٢٣	٢٦٣	١,٤٤	،٦٨٢	١
٢	تنفيذ البرامج في كافة المؤسسات التي تخدم المرأة في الحصول علي حقوقها المالية	١٣	٣٥	١٣٥	٢٤٤	١,٣٣	،٦٠٤	٨
٣	مساعدة المرأة علي التخلص من الخوف جراء قطيعة اهلها عند مطالبتها بالميراث	٢٣	٣٢	١٢٨	٢٦١	١,٤٣	,٧٠٤	٢
٤	تقديم النصح والارشاد للمرأة علي تحديد أنسب البدائل لأتخاد القرارات للحصول علي كافة حقوقها المالية	١٢	٤١	١٣٠	٢٤٨	١,٣٦	,٦٠٠	٣
٥	التخطيط للخدمات التي من شأنها توعية المجتمع بالحقوق المالية للمرأة	١٨	٣٠	١٣٥	٢٤٩	١,٣٦	,٦٥٤	٦
٦	مساعدة فريق العمل بمنظمات حقوق المرأة علي دراسة ما يدور حول المرأة من مشكلات	٨	٣٥	١٤٠	٢٣٤	١,٢٨	،٥٣٧	٩
٧	مساعدة فريق العمل بمنظمات حقوق المرأة بتدعيم العلاقات الاجتماعية للمرأة	١٥	٣٥	١٣٣	٢٤٨	١,٣٦	,٦٢٧	٤
٨	مساعدة فريق العمل بمنظمات حقوق المرأة علي اتخاذ القرارات الاسرية السليمة	١٤	٣٢	١٣٧	٢٤٣	١,٣٣	,٦١١	٧
٩	التنسيق بين المشروعات المختلفة التي تساعد المرأة في الحصول علي كافة حقوقها المالية	١٠	٣٠	١٤٣	٢٣٣	١,٢٧	،٥٥٥	١٠

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	احيانا	نادرا				
١٠	تعليم المرأة استراتيجيات حل المشكلات المالية التي تواجهها في الحياة	١٧	٣٢	١٣٤	٢٤٩	١,٣٦	،٦٤٥	٥
المجموع		١٥٠	٣٤٢	١٣٣٨	٢٤٧٢	١٣٥٢	٦,١٣	
المتوسط		١٥	٣٤,٢	١٣٣,٨	٢٤٧,٢			
النسبة		%٨,٢٠	%١٨,٦٩	% ٧٣,١١				
الدرجة النسبية		% ٣٤,٢٠						

- من الجدول السابق يتضح أن:

دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي حصول المرأة علي حقوقها المالية للمستفيدات كان ضعيفا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسه ٣٤,٢٠ % ومما يؤكد ذلك ان نسبة ٨,٢٠% فقط من المبحوثين اجابوا بنعم و ١٨,٦٩% الي حد ما و ٧٣,١١ % بنادرا حيث ان:

١- جاءت العبارة الاولي في الترتيب الاول حيث أكد ٢٠مفردة من عينة الدراسة ان (التنسيق بين المشروعات المختلفة التي تساعد المرأة في الحصول علي حقوقها المالية) كان ضعيفا حيث حصلت على المتوسط الحسابي (١,٤٤) وانحراف معياري (٦٨٢،) وهي درجة ضعيفة وبالتالي يجب التنسيق بين المشروعات المختلفة التي تساعد المرأة في الحصول علي حقوقها المالية لتمكينها ماليا.

٢- ثم جاءت العبارة الثالثة في الترتيب الثاني والتي مفادها (مساعدة المرأة غلي التخلص من الخوف جراء قطيعة اهلها عند مطالبتها بالميراث) حيث حصلت على المتوسط الحسابي (١,٤٣) وانحراف معياري (,٧٠٤) وهي درجة ضعيفة وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة حيث ان النساء سواء التي تحتاج إيجاد فرص عمل والتي تمت إقالتها نتيجة للظلم, والاضطهاد، حيث يتم دفع راتب او معاش أقل للنساء في بعض الأعمال عن الرجال الذين يعملون العمل ذاته، وتتعرض للقطيعة من اهلها لمطالبتها بحقها في الميراث ولا يمكنها المشاركة في إدارة الشؤون العامة لدولتها. (طالب, ٢٠٢٠, ص١٥).

٣- بينما جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الثالث والتي مفادها (تقديم النصح والارشاد للمرأة علي تحديد أنسب البدائل لأتخاد القرارات للحصول علي كافة حقوقها المالية), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (١,٣٦), وانحراف معياري (٦٠٠،), وهي درجة ضعيفة وبالتالي

يجب تقديم النصح والارشاد للمرأة علي تحديد أنسب البدائل لأتخاد القرارات للحصول علي كافة حقوقها المالية.

٤- وجاءت العبارة السابعة في الترتيب الرابع حيث اكد ١٣٣مفردة من عينة الدراسة ان (فريق العمل بمنظمات حقوق المرأة لا يقوم بتدعيم العلاقات الاجتماعية للمرأة) حيث حصلت على المتوسط الحسابي (١,٣٦) وانحراف معياري (٠,٦٢٧) وهي درجة ضعيفة وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة ان قضايا تمثل المرأة في جميع انحاء العالم محوراً اجتماعيا, وحقوقياً, واستراتيجياً متعدد الاهتمامات والجوانب, إذ ينظر لقضيتها بنوع من التحضر والعدالة والتمكين, وأصبحت معايير التقدم تنسحب على سلوكيات كل دول العالم وشعوبها تجاه معاملتهم للمرأة في شتى جوانب الحياة، ولذلك لا تعتبر قضية المرأة في اهتمام العالم مجرد محاضرات أو أبحاث أو موضوعات تنموية، بل هي أساس تحدثت عنها العديد من الأحكام والأعراف الدولية والمجتمعية.(حمزة, ٢٠١٩).

٥- ثم جاءت العبارة العاشرة في الترتيب الخامس والتي مفادها (تعليم المرأة استراتيجيات حل المشكلات المالية التي تواجهها في الحياة) حيث حصلت على المتوسط الحسابي (١,٣٦) وانحراف معياري (٠,٦٤٥) وهي درجة ضعيفة وبالتالي لابد من تعليم المرأة استراتيجيات حل المشكلات المالية التي تواجهها في الحياة.

- وطبقا لدليل المقابلة شبه المقننة افاد الخبراء والمتخصصين الاتي:

١- التنسيق بين المشروعات المختلفة التي تساعد المرأة في الحصول علي حقوقها المالية

٢- مساعدة المرأة علي التخلص من الخوف جراء قطيعة اهلها عند مطالبتها بالميراث

٣- تقديم النصح والارشاد للمرأة علي تحديد أنسب البدائل لأتخاد القرارات للحصول علي كافة حقوقها المالية

٤- مساعدة فريق العمل بمنظمات حقوق المرأة بتدعيم العلاقات

٥- تعليم المرأة استراتيجيات حل المشكلات المالية التي تواجهها في الحياة

٤- النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الرابع:

- جدول رقم (٥) يوضح الصعوبات التي تواجه دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ن=١٨٣

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	احيانا	نادرا				
١	اعتقاد البعض ان اساءة الزوج الي زوجته هي الرجولة بعينها	١٢٠	٤٠	٢٣	٤٦٣	٢,٥٣	،٧٠٧	٨
٢	توجه بعض الشركات لجعل المرأة سلعة لبيع منتجاتهم	١٢٥	٣٥	٢٣	٤٦٨	٢,٥٦	،٧٠٦	٦
٣	المجتمع يثني علي الرجل الشديد مع زوجته	١١٨	٣٢	٣٣	٤٥١	٢,٤٦	،٧٨١	١٠
٤	صلاح المرأة من عدمه يتوقف علي اعطاء كل مالها لزوجها	١٢٩	٤١	١٣	٤٨٢	٢,٦٣	،٦١٢	٤
٥	طمع بعض الرجال في المرأة ماليا	١٣٥	٣٠	١٨	٤٨٣	٢,٦٤	،٦٥٤	٣
٦	عدم معرفة المرأة بحقوقها المالية القانونية والشرعية	١٤٠	٣٥	٨	٤٩٨	٢,٧٢	،٥٣٧	١
٧	تنازل بعض النساء عن الميراث مخافة قطيعة الاهل	١٣٠	٣٥	١٨	٤٧٨	٢,٦١	،٦٥٩	٥
٨	توجه بعض الناس في المجتمع الي جعل المرأة بلا قيمة	١٣٦	٣٢	١٥	٤٨٧	٢,٦٦	،٦٢٣	٢
٩	النظرة الدونية للمرأة في المجتمع	١٢٣	٣٠	٣٠	٤٥٩	٢,٥١	،٧٦٠	٩
١٠	كثرة الاعباء التي تقع علي عاتق المرأة نتيجة تخلي بعض ازواجهن عن القيام ادوارهم	١٢٦	٣٢	٢٥	٤٦٧	٢,٥٥	،٥٠٢	٧
المجموع		١٢٨٢	٣٤٢	٢١٥	٤٧٦٣	٢٥٨٧	١٤	
المتوسط		١٢٨,٢	٣٤,٢	٢١,٥	٤٧٦,٣			
النسبة		%٦٩,٩	%١٨,٧	%١١,٧				
الدرجة النسبية		% ٨٧,٨						

– **من الجدول السابق يتضح ان** الصعوبات التي تواجه دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي حصول المرأة علي حقوقها المالية للمستفيدات كان ضعيفا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسه ٨٧,٨ %، ومما يؤكد ذلك ان نسبة ٦٩,٩ % فقط من المبحوثين اجابوا بنعم و ١٨,٧ % الي حد ما و١١,٧ % بنادرا حيث ان:

١– جاءت العبارة السادسة في الترتيب الاول حيث اكد ١٤٠مفردة من عينة الدراسة ان (المرأة ليس لديها معرفة بحقوقها المالية القانونية والشرعية), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٧٢) وانحراف معياري (٥٣٧،) , وهي درجة عالية وهذا يتفق مع نتائج دراسة (كازوز , فاطمة, ٢٠١٦), والتي توصلت إلى أن المرأة تشكل العصب الأساسي في عملية التنمية، فوجب الاهتمام بها وتمكينها من الخدمات المالية، معرفة المرأة بحقوقها القانونية والشرعية.

٢– ثم جاءت العبارة الثامنة في الترتيب الثاني حيث اكد ١٤٠مفردة من عينة الدراسة ان (بعض الناس في المجتمع لديها توجه الي جعل المرأة بلا قيمة), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٦٦) وانحراف معياري (٦٢٣،) وهي درجة عالية, وهذا يتفق مع ما توصلت اليه نتائج دراسة عبيدات(٢٠١٨), والتي توصلت الي أن التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في تحرير إرادتها من العوز واستمرار الاعتماد على الغير، كما يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات التي تعبر عن إرادتها. وأيضا يعزز مكانتها في الأسرة ودورها في تنمية اقتصاد الدولة, وتوصلت ايضا إلى ان التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتم إلا بالمساواة في ظروف العمل، وإعادة صياغة الأدوار القائمة على نوع الجنس، فضلاً عن تطبيق الأجر المتساوي بين الجنسين وتغيير الصورة الذهنية لدى مديري المؤسسات ليتمكنوا من الحد من التمييز ووقف العنف والتحرش ضد المرأة ومساواتها بالرجل في سوق العمل.

٣– بينما جاءت العبارة الخامسة في الترتيب الثالث والتي مفادها (طمع بعض الرجال في المرأة ماليا), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٦٤), وانحراف معياري (٦٥٤،) وهي درجة عالية.

٤– و جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الرابع وتنص علي ان (صلاح المرأة من عدمه يتوقف علي اعطاء كل مالها لزوجها), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٤٦) وانحراف معياري (٦١٢،), وهي درجة عالية, وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة, وهو أن المرأة كالرجل لها استقلالها المالي، ووضعها الاقتصادي، كما لها حق التملك عبر مختلف الوسائل

المتاحة، كما لا يحق التصرف في أموالها إلا بإذنها وموافقتها، فان جازت لأبيها التصرف، وإلا فلا يجوز له ذلك، فهو في هذا الأمر كالأجنبي، والحال نفسه ينطبق على الزوج، فلا قيومة للرجل على زوجته في الشأن المالي، فهي صاحبه المال إن حازت عليه، سواء من خلال الإرث أو المهر المعطى لها أو الهبة أو العطية أو أي طريق وصل إليها للتملك، فقد أصبحت صاحبة الحق المطلق فيه فلا يجب ان تتنازل عنه من اجل اطفالها رغما عنها وليس كما هو السائد ان صلاح المرأة اعطاء زوجها كل ما تملك. (نصار, حسن,٢٠١٦م)

٥- ثم جاءت العبارة السابعة في الترتيب الخامس وتنص علي ان (تنازل بعض النساء عن الميراث مخافة قطيعة الاهل)حيث ان ١٨مفرده فقط من عينة الدراسة لا تتنازل عن ميراثها مخافة قطيعة الاهل حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٦١) وانحراف معياري (٦٥٩،) وهي درجة عالية, وهذا يتفق مع دراسة عبد الصمد(٢٠٢٠)، والتي تناولت مشكلات المرأة المعنفة, ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها, وتوصلت إلى أن أهم أسباب العنف ضد المرأة تدني المستوى الاقتصادي للزوج, وتنازل المرأة عن الميراث مخافة قطيعة الاهل

- وطبقا لدليل المقابلة شبه المقننة افاد الخبراء والمتخصصين الاتي:

١- عدم معرفة المرأة بحقوقها المالية القانونية والشرعية

٢- توجه بعض الناس في المجتمع الي جعل المرأة بلا قيمة

٣- طمع بعض الرجال في المرأة ماليا

٤- صلاح المرأة من عدمه يتوقف علي اعطاء كل مالها لزوجها

٥- تنازل بعض النساء عن الميراث مخافة قطيعة الاهل.

٥- النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الخامس:

- جدول رقم (٦) يوضح المقترحات التي تواجه العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا ن=١٨٣

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	أحيانا	نادرا				
١	تعزيز قدرة المرأة في قدراتها	١٤٠	٣٠	١٣	٤٩٣	٢,٦٩	،٥٩٥	٦
٢	استصدار القوانين المنصفة للمرأة	١٤٥	٣٥	٣	٥٠٨	٢,٧٧	،٤٥٥	٤

م	العبارات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		دائما	احيانا	نادرا				
٣	العمل علي تفعيل القوانين التي ترفع الظلم عن المرأة	١٣٥	٣٥	١٣	٤٨٨	٢,٦٧	،٦٠٤	٧
٤	تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة عند المجتمع	١٤٥	٣٢	٦	٥٠٥	٢,٧٦	،٤٩٨	٥
٥	تقديم منظمات حقوق المرأة دورات تدريبية لمساعدة المرأة علي اقامة مشاريع صغيرة	١٥٠	٣٠	٣	٥١٣	٢,٨٠	،٤٣٧	٣
٦	ترسيخ العادات والتقاليد الصحيحة للمجتمع	١٦٠	١٨	٥	٥٢١	٢,٨٤	،٤٢٩	٢
٧	المطالبة بتنفيذ احكام الميراث	١٢٠	٤٠	٢٣	٤٦٣	٢,٥٣	،٧٠٧	٨
٨	توعية المجتمع ان المرأة لها ذمة مالية مستقلة	١١٨	٣٢	٣٣	٤٥١	٢,٤٦	،٧٨١	١٢
٩	توعية أفراد المجتمع بأن استقلال المرأة أفضل للأبناء	١٢٣	٢٦	٣٤	٤٥٥	٢,٤٩	،٧٨٨	١١
١٠	تصحيح الصورة السلبية السائدة عن المرأة في المقررات الدراسية بالمدارس	١٢٥	٣٠	٢٨	٤٦٣	٢,٥٣	،٧٤٥	٩
١١	المطالبة بسرعة تنفيذ أحكام النفقة العالقة في المحاكم الخاصة بالأطفال والام	١١٨	٤١	٢٤	٤٦٠	٢,٥١	،٧١٦	١٠
١٢	عقد دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في قضايا المرأة	١٦٤	١٥	٤	٥٢٦	٢,٨٧	،٣٩٢	١
المجموع		١٦٤٣	٣٦٤	١٩٤	٥٨٤٦	٣١,٩٢	٢,٨	
المتوسط		١٣٦,٩	٣٠,٣	١٦,١	٤٨٧			
النسبة		٧٤,٣ %	١٦,٥%	٨,٧ %				
الدرجة النسبية		٨٩,٢ %						

– من الجدول السابق يتضح ان:

المقترحات التي تواجه دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة العوامل الاجتماعية المؤثرة علي تمكين المرأة علي ماليا كان مرتفعا حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسه٨٩,٢% و مما

يؤكد ذلك ان نسبة ٧٤,٣ % فقط من المبحوثين اجابوا بنعم و١٦,٥% الي حد ما و ٨,٧ % بنادرا حيث ان:

١- جاءت العبارة الثانية عشر في الترتيب الاول والتي مفادها(عقد دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في قضايا المرأة), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٨٧) وانحراف معياري (,٣٩٢), وهي درجة عالية وهذا يتفق مع نتائج دراسة النمري (٢٠١٤), والتي تناولت الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، حيث تأثر وضع المرأة باختلاف الزاوية التي ينظر بها إليها بالنسبة لتقييم جهودها وتقدير دورها وثقلها باختلاف الأزمنة والأمكنة والتطور الفكري والعلمي مما أدى إلى العمل على وضع الآليات باختلاف أنواعها حتى تعمل على تفعيل مبدأ المساوة وعدم التمييز ضد المرأة في كافة مجالات الحياة وخاصة النواحي المالية وضرورة اقامة دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين لتعريف المرأة بحقوقها المالية.

٢- ثم جاءت العبارة السادسة في الترتيب الثاني والتي تنص علي (ترسيخ العادات والتقاليد الصحيحة للمجتمع), حيث ان ٥ مفردة من عينة الدراسة لا يتفقوا علي ترسيخ العادات والتقاليد الصحيحة للمجتمع تمكن المرأة ماليا حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٨٤) وانحراف معياري (,٤٢٩) وهي درجة عالية, وهذا يتفق مع الاطار النظري للدراسة أن حقوق الزوجة الولاية التامة على مالها والموارد, منها أن لها خالص حق التصرف في مالها, وليس لزوجها ولاية على مالها مهما كان مركزه إلا برضاها, وأن ولاية الزوج مقصورة على ما يحفظ به عرضه وماله ونسبه ويصون به الأسرة. لا ولاية له على مالها ولا حق له فيه وإنما الولاية على مالها لها وحدها تتصرف فيه كيفما شاءت. (محجوب, ص ص٢٣, ٢٤).

٣- بينما جاءت العبارة الخامسة في الترتيب الثالث والتي مفادها (تقديم منظمات حقوق المرأة دورات تدريبية لمساعدة المرأة علي اقامة مشاريع صغيرة), حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٨٠) وانحراف معياري (،٤٣٧) وهي درجة عالية.

٤- و جاءت العبارة الثانية الترتيب الرابع حيث اكد ١٤٥مفردة من عينة الدراسة ان (استصدار القوانين المنصفة للمرأة) تمكن المرأة ماليا حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٧٧,٢), وانحراف معياري (،٤٥٥), وهي درجة عالية وهذا يتفق مع دراسة جعفري(٢٠١٢), التي اكدت علي ان تمكين المرأة من الأولويات التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني, وتوصلت إلى مدى هيمنة الخطاب التنموي، والمواثيق الدولية والمعاهدات الدولية الخاصة

بالمرأة على خطط التنمية الوطنية في القطاع الحكومي في ظل وجود الاحتلال, واستصدار القوانين المنصفة لتمكين المرأة اقتصاديا، كما أنه لم يتم دمج قضايا النوع الاجتماعي في تصميم تلك البرامج.

٥- ثم جاءت العبارة الثانية في الترتيب الخامس والتي مفادها (تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة عند المجتمع) حيث حصلت على المتوسط الحسابي (٢,٧٦) وانحراف معياري (٤٩٨،) وهي درجة عالية, وهذا يتفق مع دراسة عويضة (٢٠٠٠), والتي هدفت الي بيان حقوق المرأة وواجباتها في السنة النبوية، وتوصلت الدراسة الي إن الإسلام أعطاها حقوقها ومكانتها مقارنة بالمواثيق الدولية وأن الإسلام أعتبر المرأة النصف الآخر للإنسان, وبوأها مكانة سامية وأكرمها بنتا وزوجة وأما فأعطاها حق الحياة كالرجل والتصرف بالملكية وحق العمل الشريف يحفظ كرامتها، والعودة الصحيحة على الشرع الحنيف, وتصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة عن المرأة.

- وطبقا لدليل المقابلة شبه المقننة افاد الخبراء والمتخصصين الاتي:

١- عقد دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في قضايا المرأة

٢- ترسيخ العادات والتقاليد الصحيحة للمجتمع

٣- تقديم منظمات حقوق المرأة دورات تدريبية لمساعدة المرأة علي اقامة مشاريع صغيرة

٤- استصدار القوانين المنصفة للمرأة

٥- تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة عند المجتمع

تاسعا: وفيما يتعلق بنتائج المقابلات مع الخبراء والمتخصصين بشكل عام:

١- الاتفاق علي ما توصلت الية الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية.

٢- ضرورة القيام بإجراء دراسة شبه تجريبية من خلال برنامج من منظور الممارسة العامة للتخفيف من العوامل الاجتماعية المؤثرة علي تمكين المرأة ماليا.

٣- تم تحكيم البرنامج المقترح من الاساتذة والخبراء والمتخصصين في المجال.

عاشرا: البرنامج المقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا:

يعتبر مجال رعاية الاسرة والطفولة من المجالات الهامة والحيوية التي تشغل أذهان المفكرين في مجالات الخدمة الاجتماعية وتسعى المهنة من خلال عملها في هذا المجال إلى تدعيم الدور المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام في توفير الرعاية المتكاملة لتلك

الفئة انطلاقا من الأهمية التي تمثلها في المجتمع بصفتهم طاقات لابد من استثمارها وتوجيههم إلى المسار الصحيح وانطلاقا من ذلك يمكن اقتراح برنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا.

أولاً: الأسس النظرية التي يعتمد عليها البرنامج المقترح:

- تم الاعتماد في وضع البرنامج المقترح على الأسس والمصادر التالية:

١- الأطر والموجهات النظرية في الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، والإطار النظري للدراسة الحالية بصفة خاصة.

٢- نتائج البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية والاستفادة من توصياتها.

٣- نتائج الدراسة الحالية وما توصلت إليه من تحديد المشكلات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا ، وأدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تنمية تلك المهارات والاستراتيجيات والتكنيكات والأنشطة التي يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تنمية تلك المهارات.

ثانيا: أهداف البرنامج المقترح:

يتحدد الهدف الرئيسي للبرنامج المقترح في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا ، وينبثق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد المشكلات التي تواجه تمكين المرأة ماليا.

٢- تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

٣- تحديد ادوار الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

٤- التعرف علي الصعوبات التي تواجه الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

٥- المقترحات التي تفيد في التغلب علي العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

ثالثا: أنساق العمل في البرنامج المقترح:

(أ) **النسق الفردي:** المرأة.

١ – **نسق محدث التغيير** The Change Agent System: الأخصائي الاجتماعي كممارس عام هو المغير الاجتماعي أو المسئول عن إحداث التغيير في العناصر الأخرى.

٢ – **نسق العميل The Client System:** وهو الشخص أو الأشخاص الذين يتم مساعدتهم من خلال نسق التغيير، ويمكن تحديد ذلك النسق فيما يلي:

(أ) **النسق الفردي:** ويتكون من المرأة

(ب) **النسق الجماعي:** ويتكون من الاسرة التي تعيش بها المرأة.

(ج) **النسق المؤسسي:** وهو المؤسسات والهيئات التي يمكن أن تقدم للمرأة، أو يتوقع أن يتعاون معها أو يستفيد منها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام لخدمة عملائه سواء كانت مؤسسات أهلية أو حكومية أو دولية مثل (الجلس القومي للأمومة والطفولة ، وزارة التضامن الاجتماعي،الوحدات الاجتماعية)

(د) **النسق المجتمعي:** وذلك عندما يتعامل الأخصائي الاجتماعي كممارس عام مع مجتمع السيدات أو المجتمعات المهنية الأخرى أو قيادات المجتمع المهنية والتنفيذية التي من شأنها العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا.

٣ – **نسق الهدف:** وهو الأشخاص أو المؤسسات أو المجتمعات الموجه إليها التغيير أو التأثير من أجل تحقيق الأهداف لصالح نسق المرأة ، ويتكون نسق الهدف في المؤسسات التي تخدم الأنساق التالية:

– نسق المرأة. – نسق المؤسسة. – نسق المجتمع المحلي.

٤ – **نسق العمل أو الفعل** The Action System : ويتكون نسق العمل أو الفعل من الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من المهنيين أعضاء فريق العمل، الذين يتعاونون معًا للعمل على مواجهة العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا .

رابعا: خطوات البرنامج المقترح:

– **يعتمد البرنامج المقترح على مجموعة خطوات رئيسية وهي كالتالي:**

(أ) المهارات التي يعمل الاخصائي الاجتماعي كممارس العام على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا في البرنامج المقترح:

– يعمل الممارس العام على مواجهة العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا:

– مهارة تحديد الأهداف – مهارة تقبل الواقع. – مهارة الاعتماد على النفس.
– مهارة تحمل المسئولية. – مهارة التعاون و المشاركة. – مهارة حل المشكلات.
– مهارة التعبير عن المشاعر. – مهارة تكوين علاقات اجتماعية فعالة مع المحيطين.
– مهارة اتخاذ القرار السليم. – مهارة التوافق مع الضغوط و الأزمات.

(ب) أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في البرنامج المقترح:

– هناك مجموعة من الأدوار التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام مع المرأة لمواجهة العوامل التي تؤثرعلي تمكين المرأة ماليا وهذه الأدوار هي:

١ – **دور الممارس العام كممكن:** وفي هذا الدور يقوم الاخصائي الاجتماعي كممارس عام بتمكين أنساق التعامل المرأة من الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسة بهدف مساعدتها على إشباع احتياجاتها لمواجهة العوامل الاجتماعية الناتجة علي عدم تمكينها ماليا.

٢– **دور الممارس العام كوسيط:** وفي هذا الدور يعمل الاخصائي الاجتماعي كممارس عام كحلقة وصل بين المؤسسة والمرأة بهدف تسهيل عملية حصول المرأة على المساعدات والخدمات التي تقدمها, فضلاً عن مساعدة المرأة في تنمية وعيها بأهمية التعاون والمشاركة لمواصلة دورها في الحياة، ومساعدتها أيضا في تكوين علاقات اجتماعية فعالة مع الأشخاص المحيطين بما يسهم في تمكينها ماليا, وعلى تحمل المسئولية الاجتماعية تجاه نفسها.

٣– **دور الممارس العام كمخطط:** يعمل الاخصائي الاجتماعي كممارس العام في هذا الدور كمخطط باتباع الأسلوب العلمي لمساعدة أنساق التعامل وهي المرأة, ودراسة أوضاعها واحتياجاتها لتحديد الإمكانيات والموارد المتاحة للعمل قدمًا على إشباع احتياجاتها، ومساعدتها في تحديد أهدافها كي تستطيع التوافق مع الواقع، والعمل على تنسيق الجهود بهدف تقديم خدمات متكاملة من أجل تمكينا ماليا، بما يساهم في تنمية قدراتها على مواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكينها ماليا.

٤ – **دور الممارس العام كمعالج:** وفي هذا الدور يقوم الاخصائي الاجتماعي كممارس عام بما يلي:

أ – مساعدة نسق المرأة على محاولة تغيير الواقع.

ب– مساعدة نسق المرأة على تنمية قدراتها للتأثير في المحيطين وتلبية احتياجاتها.

ج– مساعدة نسق المرأة، سواء كانت مشكلات اجتماعية أو صحية أو اقتصادية أوتعليمية.

٥- **دور الممارس العام كتربوي:** ويقوم الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في هذا الدور بمساعدة نسق المرأة من خلال تقديم النصائح والإرشادات والتوجيهات التي تساعدها في التعامل مع المشكلات الاجتماعية الناتجة عن عدم تمكينها اقتصاديا.

٦- **دور الممارس العام كمقوم:** وفي هذا الدور يسعى الاخصائي الاجتماعي كممارس عام لمساعدة أنساق التعامل " المرأة " في إعادة ثقتها بنفسها لمواصلة الحياة ، وتقديم لها تجارب ناجحة كنماذج تشجيعية لها، فضلاً عن قياس مدى فاعلية البرنامج المقترح في تحقيق الأهداف المنشودة، ومعرفة مدى ملائمة نجاح البرنامج في مواجهة العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا.

٧ – **دور الممارس العام كمستشار:** يقوم الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في هذا الدور بتزويد نسق المرأه بالمعارف والمعلومات التي تحتاجها للتعامل مع المواقف الحياتية بصفة عامة، والضغوط الحياتية الناتجة عن عدم تمكينها ماليا، فضلاً عن مساعدتها في اتخاذ القرار المناسب بشأن المشكلات التي تواجهها وتدريبها على حل مشكلاتها بنفسها.

(ج) المهارات الواجب توافرها بالأخصائي الاجتماعي كممارس عام لمواجهة العوامل التي تواجه تمكين المرأة ماليا:

أ – المهارة في إيجاد الحلول المبتكرة لحاجات المرأة المالية.

ب – المهارة في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.

ج – المهارة في تحديد الأولويات، وإيجاد البدائل لمواجهة المشكلات.

٢ – **المهارات التفاعلية:** وهي المهارات التي ترتبط بتسهيل الاتصالات وتنمية العلاقات ومساعدة نسق المرأة على التعبير عن نفسها والتخفيف من حدة ضغوطها ومناقشة الموضوعات المختلفة ومن أمثلة هذه المهارات:

أ – المهارة في تكوين علاقات مهنية ناجحة مع نسق المرأة.

ب – المهارة في الإقناع والتأثير في نسق المرأة.

ج – المهارة في الاتصال وإدارة الحوار الفعال.

٣ – المهارة في التعرف على المشكلات الاجتماعية التي تمكين المرأة ماليا.

٤ – المهارة في تحديد الموارد والإمكانيات المتاحة واستثمارها لصالح اطفال المرأة.

٥ – المهارة في إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية.

٦ – المهارة في الملاحظة العلمية.

(د) الاستراتيجيات والتكنيكات التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في البرنامج المقترح:

هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي في مواجهة المشكلات الاجتماعية لأطفال متلازمة داون القابلين، وهذه الاستراتيجيات:

١ – **استراتيجية المناقشة الجماعية:** يعتمد عليها الاخصائي الاجتماعي كممارس عام علي هدف تبادل الأفكار والمعلومات مع المرأة ما يعمل تكافل الفرض في حصول المرأة على الخدمات والموارد المتاحة بهدف التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي يعانوا منها.

٢ – **استراتيجية استثمار الموارد:** يعتمد عليها الاخصائي الاجتماعي كممارس عام هدف تحديد الموارد والخدمات المتاحة بالمؤسسة أو المجتمع المحيط، والعمل على استثمارها لصالح المرأة بما يساهم في تلبية الاحتياجات الضرورية لهم بما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدراتها على مواجهة المشكلات الاجتماعية، ويعتمد الأخصائي الاجتماعي كممارس عام من خلال هذه الاستراتيجية على تكنيك العمل الفريقي.

٣– **استراتيجية المدافعة:** يعتمد عليها الاخصائي الاجتماعي كممارس عام هدف الدفاع عن حقوق المرأة بشتي الطرق المشروعة.

٤ – **استراتيجية إعادة البناء المعرفي:** هي عمليات المساعدة التي تقدم للعملاء (المرأة) للذين يظهرون نوعا من القصور أو النقص أو صعوبة في نقل ما تعلموه إلى مواقف أخرى مشابهة لإعادة البناء المعرفي لديهم وتعليمهم استخدام التفكير المنظم والملاحظة والأفكار السليمة بدلاً من الأفكار الخاطئة، وتتمثل في تعليم وتدريب المرأة علي كيفية تنمية مهاراتهم للتغلب على المشكلات الاجتماعية التي تواجهها، ويعتمد الأخصائي الاجتماعي كممارس عام من خلال هذه الاستراتيجية على تكنيك التعلم.

٥– **استراتيجية بناء الاتصالات:** يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام لتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تتيح له القدرة على تقدير الوضع العام، والقدرة على التخطيط لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تمكين المرأة ماليا ، ويعتمد الأخصائي الاجتماعي من خلال هذه الاستراتيجية على تكنيك الاتصال المباشر.

(هـ) الأدوات التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في البرنامج المقترح:

– هناك مجموعة من الأدوات التي يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مواجهة العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا، وهذه الأدوات هي:

١ – **المقـابلات الفرديـة والجماعيـة:** يقـوم الأخصـائي الاجتمـاعي كممـارس عـام بـإجراء المقابلات مع المرأة، سواء كانت مقابلات فردية أو جماعية بهدف فتح قنوات اتصال جديدة، وإقامة علاقة ناجحة.

٢ – **الزيـارات المهنيـة:** يقوم الأخصـائي الاجتمـاعي كممارس عام بالزيارات المهنية للسيدات بمنـازلهم وبوحدات التضـامن الاجتمـاعي بغرض إجراء البحوث التـي تتضـمن جمـع البيانـات والمعلومات عن مشاكلهم المالية.

٣– **الاتصـالات التليفونيـة:** يقوم الأخصـائي الاجتمـاعي كممـارس عـام بـإجراء العديـد مـن الاتصـالات التليفونية للسيدات، بغرض تحديد موعد المقابلات بالمؤسسة، أو الإبـلاغ بموعد زيارة منزلية قادمة.

خامسا: متطلبات نجاح البرنامج المقترح:

يتطلب هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات كي يتحقق هدفه الأساسي في مواجهة العوامل الاجتماعية للمرأة لتمكينها اقتصاديا وهي كالتالي:

١ – العمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية الإيجابية فريق العمل القائم على تقديم الخدمات بعضهم البعض، وبينهم وبين المستفيدات من تلك الخدمات للمرأة لتمكينها ماليا.

٢ – تنظيم الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين لرفع مستوى أدائهم المهني كي يتمكنوا من مواجهة العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا.

٣ – عقد اللقاءات الدورية مع نسق الأخصائيين الاجتماعيين القائمين على تقديم الخدمات لمناقشة البرامج والخدمات وتبادل الرأي والمشورة بشأنها.

٤ – تنظيم ندوات وورش عمل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع المرأة ، بحضور خبراء وأكاديميين، وذلك لرفع مستوى أدائهم المهني كي يتمكنوا من مواجهة العوامل الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة ماليا.

٥ – إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالعوامل الاجتماعية للمرأة وجمع المعلومات والبيانات عنها بهدف إيجاد حلول جزرية لها.

٦ – تنظيم ندوات وورش عمل للمرأة، بهدف تدريبها على كيفية تمكينها ماليا.

٧– إيمـان المسـئولين بالقـدرة التـي يمتلكهـا الأخصـائيين الاجتمـاعيين لمواجهـة العوامـل الاجتماعية لتمكين المرأة ماليا, وبأهمية التعاون والتنسيق لجهودهم والعمل كفريق متعاون والرغبة في رفع مستوى أدائها المالي باستمرار.

٨- الاعتماد علي التخطيط العلمي الصحيح والسليم لتقديم الخدمات الاجتماعية والخدمات التي من شأنها مواجهة العوامل الاجتماعية التي تواجه المرأة ماليا, وإتباع الأسلوب العلمي في تحديد الحاجات والموارد والخدمات والبرامج المطلوب تقديمها لإشباع تلك الحاجات وتنمية المهارات مع المتابعة والتقييم المستمر.

٩- تعاون متخذي القرار في كافة المؤسسات مع نسق الفعل(الأخصائيين الاجتماعيين) وإيمانهم بأهمية الجهود المقدمة بهدف مواجهة العوامل الاجتماعية لتمكين المرأة ماليا.

١٠- إيمان الأخصائيين الاجتماعيين(نسق الفعل) بأهمية دورهم في العمل على مواجهة العوامل الاجتماعية لتمكين المرأة ماليا للتعلم والعمل المستمر على تنمية معارفها ومهاراتها، مما يزيد من مستوى أدائها المالي.

١١ - إيجاد قنوات للاتصال بين فريق العمل والمؤسسات الموجودة في المجتمع من هيئات حكومية وأهلية والاستفادة من مواردها في العمل على مواجهة العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي تمكين المرأة ماليا.

١٢ - الالتزام بالقيم المهنية والأخلاقية والأسس المهنية المرتبطة بتقديم الخدمات التي من شأنها العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية لتمكين المرأة ماليا.

١٣ - تنمية مهارات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية، سواء كانت مهارات تحليلية ترتبط بأسس وضع خطط وبرامج الخدمات الاجتماعية أو المهارات التفاعلية المرتبطة بأساليب التعامل مع نسق المرأة.

١٤- تنمية الاتجاهات الإيجابية لنسق الجهاز القائم فريق العمل على تقديم الخدمات المالية للمرأة، وكذلك إتباع الأسلوب العلمي ومراعاة الجوانب الإنسانية.

اولا المراجع العربية:

- ابن حزم، الإمام أبو محمد: كتاب الحجر من المحلى، في المسألة رقم (١٣٩٦)، دار التراث،(ج / ص: ٤١)

- أبو النصر، محمد ذكي (٢٠٠٨م): لياقة التصميم المنهجي للبحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٦م): فن التعامل مع المعاقين" أساليب دعم التحفيز والتغلب على قيود الإعاقة"، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

– ابو جابر، مروان خليل (٢٠١٠م): الحقوق المالية للمرأة المسلمة بين المحاكم الشرعية والمدنية في فلسطين، دراسة فقهية مقارنه أبحاث جامعة اليرموك،

– أبو مساعد، حمدي أحمد سيد: ظاهرة عدم توريث المرأة في الأسرة الريفية اسبابها وأثارها، دراسة ميدانية في احدى قرى محافظة اسيوط

– أبوزيد، عبد العظيم (٢٠٢٣ م): حقوق المرأة في الإسلام، القاهرة،دار مايو للنشر

– ازوز، فاطمة عمر (٢٠١٦م): معوقات تمكين المرأة الاقتصادية والحلول المقترحة بمدينة الجميل، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد الإسلامي، ليبيا ، جامعة مولانا، رسالة ماجستير، دراسة حاله

– ال عوض، نجلاء بنت صالح (٢٠١٤م): معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية، وزارة التعليم العالي، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

– الببلاوي، حازم (١٩٩٦م): دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بتصرف

– البخاري (٢٠٠٤م): فقه السنة، الشركة الدولية للطباعة، الطبعة الأولي

– الراوي: حقيقة عم أبي حرة الرقاشي | المحدث: الألباني | المصدر: صحيح الجامع

– السيد، ولاء محمد شعبان (٢٠١٨م): تقييم اداء محكمة الأسرة كأسلوب للإصلاح الاجتماعي في المجتمع المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق أهدافها ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية

– القرآن الكريم

– المهدي، القاضي حسين بن محمد (٢٠٢٠م): حقوق المرة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقاربة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية، الجمهورية اليمنية، بحث غير منشور

– النمري، ناريمان فضيل (٢٠١٤ م): الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة، رسالته ماجستير جامعة الشرق الأوسط كلية الحقوق، قسم القانون العام .

– بله، رجاء محمد (٢٠١١ م): الحقوق المالية للمرأة في فقه الأسرة، رسالة ماجستير غير منشورة دراسة مقارنة، جامعه ام درمان السودان، الفقه الإسلامي في الميراث.

– جعفري، ريهام عادل خضر (٢٠١٢م) : دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، جامعة بيرزيت

– حبيب، جمال شحاتة (٢٠٠٩م): الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

– حمزة، مصطفى (٢٠٢٣م): البوابة نيوز، المرآه كرمها الإسلام وظلما المسلمون

– حمزة، مصطفى وآخرون(٢٠١٧ م): المراد، كرمها الإسلام وظلما المسلمون، البوابة نيوز

– زياد، عيادة باسم (٢٠١٧م): التدابير الشرعية والقانونية للحد من ظاهرة حرمان المرأة من الميراث، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا

– سابق السيد (٢٠٠٤ م): فقه السنة، الشركة الوطنية للطباعة،الطبعة الاولي

– سالم، احمد محمد (٢٠١٨ م): المرأة في الفكر العربي الحديث، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر

– سدخان، هناء حسن (٢٠١٦ م): المعوقات الاجتماعية دور المرأة في التنمية الاجتماعية دراسة اجتماعية ميدانية لمجموعة من الموظفات في مدينة الديوانية، جامعه القادسية – كليه الآداب قسم الاجتماع

– طالب، سرور (٢٠١٩ م): حقوق المرأة المفاهيم والخلفيات حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، بحث مشارك في المؤتمر الدولي المحكم الذي نظمته كلية الحقوق ، جامعة الإسراء غزة بتاريخ ١١، ١٢ مارس ٢٠١٩ ، تحت عنوان تعزيز حقوق المرأة الفلسطينية في ضوء الاتفاقيات والتجارب الدولية المنشور في العدد الثالث من مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية، الصادر في ديسمبر

– عبد العزيز، محمد عطا وأخرون(٢٠١٧م): الخدمة الاجتماعية المالية،الأسس– التطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع

– عبيدات، هبة الحياة (٢٠١٨ م): تمكين المرأة اقتصاديا، الأردن،

– عبير، محمد عبد الصمد: مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها، قسم مجالات الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان،الموقع الالكتروني بها hope and journals

– عثمان عبد الرحمن صوفي ، وآخرون(١٩٩٨م): الخدمة الاجتماعية في المجتمع المعاصر، جامعة حلوان، مركز السوق الريادي.
– عويس، محمد (١٩٩٤م): قراءات في البحث العلمي والخدمة الاجتماعية، ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية.
– عويضة، وليد (٢٠٠٠ م): حقوق المرأة وواجباتها في السنة النبوية، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية أصول الدين،
– لسان العرب: انظر المفردات.
– محجوب، محمد على: الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية والقوانين التي تحكمها، القاهرة، الإسراء للطباعة
– محمود ، عالية على إدريس (٢٠١١م): الموروث الاجتماعي والثقافي وأثره في تمكين المرأة العاملة في المؤسسات المجتمع المدني، رسالة دكتوراه غير منشورة
– مركز المرأة للإرشاد القانوني: المرأة الفلسطينية والميراث
– مصلوب، لبني (٢٠٢٠م):راتب الزوجة الجزائرية، موقع جواهر الشرق
– معجم فقه ابن حزم الظاهري(٢٠٠٩م): دار الكتب العلمية ج ١، ص١–٢
– نصار، أسماء: جريدة اليوم السابع
– نصار، حسن: استضعاف المرأة وانتهاك سلطاتها المالية خطبة جمعة النصية rva
– وافي، على عبد الواحد (١٩٥٦ م): الأسرة والمجتمع، ط ٣، دار إحياء الكتب العربي
– وزارة التضامن الاجتماعي(٢٠١٤ م): قطاع الشئون الاجتماعية، جمهورية مصر العربية
البخاري،صحيح البخاري.

- المراجع الاجنبية:

-Adubra AL. (2002) Nontraditional Occupations, Empowerment and Women A case of Togolese Women PHD the Pennsylvania State University Htttp://www.lib.umi.com

-Banskota Shiba Satyal (2012) Women's Empowerment and Development in Nepal Multiple Discourse Analysis, ph D. State University of New York at Buffalo

Empowerment a CAS study of the nature of women's work in Ecuador, .the Journal of development studies,

-Faulkner A.H & Lawson V.A (1991): Employment versus

-Jan Aart Scholte & Albrecht Schnabel,(2002): Civil Society and New ,York Rutledge Global Finance

- المواقع الالكترونية:

https://www.albawahnewes.com-

-https://www.almasryalyoum.com/news/details/2015657

- https://www.saffar.org/"act&id

-https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program

https://www.welac.org/files/library